



السلطة الوطنية الفلسطينية



سلطة النقد



الجهاز المركزي للإحصاء

ميزان المدفوعات الفلسطيني 1998 و 1999 نتائج أولية

أيلول/ سبتمبر، 2001

© جمادي الثانية، 1422هـ – أيلول، 2001
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، 2001. ميزان المدفوعات الفلسطيني
1998، 1999. رام الله - فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/ قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله - فلسطين.

فاكس: (972-0) 240 6343

صفحة إلكترونية: <http://www.pcbs.org>

هاتف: (972-0) 240 6340

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.pna.org

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله - فلسطين

فاكس: (972-0) 295 9922

صفحة إلكترونية: <http://www.pma-palestine.org>

أو: <http://www.pma.gov.ps>

هاتف: (972-0) 295 9920

بريد إلكتروني: ahaddad@pma-ram.pna.net

شكر وتقدير

لم يكن لهذا العمل أن ينجز بدون التعاون البناء الذي أبدته مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والقطاع الخاص والجهاز المصرفي والسفارات والمؤسسات الأجنبية والمؤسسات ذات العلاقة، وتنتهز كل من سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني هذه الفرصة للتقدم بالشكر الجزيل لكافة من ساهم في إنجاز هذا العمل.

فريق العمل

عن سلطة النقد الفلسطينية

د. عروبة البرغوثي
محمد عطاالله
جمال خنفر
رنا حنون
شاهر القريوتي

د. عروبة البرغوثي

د. أمين حداد

عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الاعداد والمعالجة:
سفيان البرغوثي
فائد ريان
د. حمدي الخواججا

المراجعة الأولية: لؤي شبانه

المراجعة النهائية: د. حسن أبو لبده

تقديم

تعتبر التحولات الاقتصادية ممثلة في عولمة الاقتصاد، من أهم الدوافع لوجود نظام محاسبي على المستوى القومي يقوم برصد المعاملات الاقتصادية بين الدول بحيث يوفر لكل دولة ركيزة متينة تمكنه من تحديد مركزه بين الاقتصاديات الدولية التي يرتبط بمعاملات اقتصادية معها.

ويعتبر ميزان المدفوعات، الذي يرصد المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين في فترة زمنية معينة، ذروة الجهود المبذولة في إعداد منظومة إحصائية اقتصادية متكاملة ودليلاً على مواكبة أحدث الأنظمة الدولية في إعداد الإحصاءات الاقتصادية.

وتبرز أهمية ميزان المدفوعات في قدرته على إعطاء وصف إحصائي منظم ومفصل عن التعاملات الاقتصادية التي تجري بين الاقتصاد الوطني واقتصاديات باقي العالم، والتي بدورها توفر البيانات الضرورية لمراقبة الأداء الاقتصادي بشكل عام، واشتقاق البيانات الضرورية منها لغرض إعداد الحسابات القومية الفلسطينية، ممثلة في حساب باقي العالم.

لقد تم تبني دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي (IMF) الطبعة الخامسة لعام 1993، كأطار دليلي شامل في بناء قاعدة بيانات محوسبة تستند إلى أحدث التوصيات الدولية، لتضع بين أيدي المهتمين من راسمي السياسات ومتخذي القرار، والمستثمرين المحتملين، والاقتصاديين، الباحثين، وغيرهم...، رافداً أساسياً في عملية التخطيط وتطوير السياسات الاقتصادية تجاه العالم بما يخدم الاقتصاد الوطني.

يسر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية أن تصدر التقرير الأول حول ميزان المدفوعات الفلسطيني بشكل مشترك وذلك للعامين 1998 و1999، كأحد الثمار الرئيسية للتعاون البناء وضمن خطة عمل شاملة عبر مراحل متعددة ومتكاملة من العمل المشترك.

ويشمل هذا التقرير ثلاث مجموعات من الجداول الإحصائية: تمثل المجموعة الأولى، بيانات ميزان المدفوعات على مستوى الأراضي الفلسطينية، أما المجموعة الثانية فتتمثل ببيانات باقي الضفة الغربية وقطاع غزة (أي باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967)، وتشمل المجموعة الثالثة ما يتعلق ببيانات القدس (داخل الحواجز).

والله ولي التوفيق،،،

د. أمين حداد

القائم بأعمال محافظ سلطة النقد الفلسطينية

د. حسن أبو لبده

رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	شكر وتقدير
	فريق العمل
	تقديم
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال البيانية
9	الفصل الأول: مقدمة
9	1.1 أهداف إعداد ميزان المدفوعات
10	2.1 هيكلية التقرير
10	3.1 نظرة عامة على أداء الاقتصاد الفلسطيني
13	الفصل الثاني: التعاريف والمصطلحات
13	1.2 مفاهيم عامة
15	2.2 مكونات ميزان المدفوعات
23	الفصل الثالث: النتائج الرئيسية
27	الفصل الرابع: المنهجية
27	1.4 الاستثمارات المستخدمة
28	2.4 المصادر والمعالجات
39	الفصل الخامس: جودة البيانات
39	1.5 ملاحظات عامة
40	2.5 إدارة وتنظيم عمليات الإدخال
40	3.5 تبويب وترميز البيانات
40	4.5 تدقيق البيانات المدخلة
41	5.5 جدولة البيانات
43	الجدول
51	الأشكال البيانية

قائمة الجداول

<u>الصفحة</u>		<u>الجدول</u>
45	ميزان المدفوعات الفلسطيني لعامي 1998، 1999: باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، نتائج أولية.	جدول 1:
47	ميزان المدفوعات الفلسطيني لعامي 1998، 1999: الأراضي الفلسطينية، نتائج أولية.	جدول 2:
49	ميزان المدفوعات الفلسطيني لعامي 1998، 1999: القدس، نتائج أولية.	جدول 3:

قائمة الأشكال البيانية

<u>الصفحة</u>	<u>الشكل</u>
53	شكل 1: مكونات ميزان المدفوعات على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة - 1998، 1999.
54	شكل 2: تجارة السلع مع إسرائيل مقارنة بتجارة السلع مع دول العالم الأخرى لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة - 1998، 1999.
55	شكل 3: نسبة تعويضات العاملين في إسرائيل ودخل العاملين المتحقق من الخارج في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة - 1998، 1999.
56	شكل 4: نسبة التحويلات التي تتلقاها الحكومة وباقي التحويلات من الخارج لباقي الضفة الغربية وقطاع غزة - 1998، 1999.
57	شكل 5: مكونات الحساب المالي على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة - 1998، 1999.

الفصل الأول

مقدمة

يحتل إعداد ميزان المدفوعات جل اهتمام البنوك المركزية و/أو أجهزة الإحصاء في معظم الدول ويعتبر أحد أهم الأدوات التي تقيس أداء الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي ووضع الدين الخارجي للدولة، ويساعد على فهم الوضع الخارجي لفلسطين، بما في ذلك تطور وضع المدفوعات لديها، ودرجة اعتمادها على الدعم الأجنبي، وهيكلية العلاقة بينها وبين العالم الخارجي.

تتضمن هذه النشرة الحساب الكامل لميزان المدفوعات الفلسطيني للعامين 1998 و1999 الذي يغطي المعاملات المالية بين المقيمين في فلسطين وغير المقيمين، وقد تم إجراء بعض التفصيل على المستوى الجغرافي بسبب الواقع الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي، مما حد من القدرة على جمع البيانات خصوصاً فيما يتعلق بالقدس المحتلة. وعليه فقد تم إعداد ثلاثة جداول منفصلة لكل عام يغطي الأول مناطق باقي الضفة الغربية وقطاع غزة (بدون القدس)، بينما يغطي الثاني الأراضي الفلسطينية، ويغطي الأخير القدس المحتلة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن البيانات الخاصة بباقي الضفة الغربية وقطاع غزة تعتبر على قدر جيد من الدقة. ويتم العمل حالياً التحضير للبدء مستقبلاً بإعداد سلسلة من الإصدارات الربع سنوية والسنوية عن بيانات الميزان وكذلك بيانات وضع الاستثمار الدولي بما يشمل ملخص أرصدة الأصول والخصوم مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة بهدف تكوين بنية معلوماتية تخدم الباحثين المهتمين في الحاضر والمستقبل.

جرى إعداد هذه البيانات وفقاً لدليل ميزان المدفوعات-الطبعة الخامسة الصادر عن صندوق النقد الدولي 1993، والمفاهيم المستخدمة في هذا الدليل تأتي منسجمة تماماً مع نظام إعداد الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة في العام 1993 والمستخدم في إعداد الحسابات القومية الفلسطينية، بالتالي تتوافق كل من بيانات ميزان المدفوعات وبيانات الحسابات القومية في كل البنود المشتركة، خاصة فيما يتعلق بحساب باقي العالم.

1.1 أهداف إعداد ميزان المدفوعات:

1. توفير بيانات حول التطورات والاتجاهات في القطاع الخارجي، وتشمل بشكل أساسي:
 - وضع المدفوعات الخارجية، خاصةً فيما يتعلق بحالات عدم التوازن الخارجي في الحساب الجاري والميزان الكلي.
 - هيكلية التمويل الخاصة بعجز الحساب الجاري.
 - عناصر الحساب الجاري وبشكل أساسي عناصر التجارة الخارجية المنظورة وغير المنظورة، ومدفوعات الدخل والتحويلات بين المقيمين وغير المقيمين.
 - اتجاه وحجم وهيكلية التدفقات المالية بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. إتاحة الفرصة لاستخدام البيانات كأداة هامة لتحقيق ما يلي:

- دراسة حركة واتجاهات الموارد الحقيقية من وإلى العالم الخارجي.
- دراسة طبيعة وحجم وهيكلية تدفقات الدخل والتحويلات من وإلى العالم الخارجي.

- دراسة حركة الاستثمارات المباشرة والاستثمارات المالية في داخل وخارج الاقتصاد الفلسطيني.
- وضع مؤشرات هامة لأغراض رسم السياسات المالية والنقدية وسياسات التجارة الخارجية، خاصة على المدى القصير والمتوسط.
- توفير المؤشرات الأساسية لإعداد الدراسات والنماذج الكلية للاقتصاد الوطني.
- دراسة أسباب الإختلالات وعدم التوازن في ميزان المدفوعات لتبني سياسات اقتصادية ملائمة.

2.1 هيكلية التقرير:

يتضمن هذا التقرير عدة فصول كما يلي:

- **الفصل الأول:** يشتمل على مقدمة التقرير والتي تتعرض لبرنامج وأهداف وهيكلية التقرير.
- **الفصل الثاني:** يحتوي على أهم التعاريف والمصطلحات الخاصة بميزان المدفوعات.
- **الفصل الثالث:** يتناول هذا الفصل عرضاً لأبرز النتائج المستخلصة من هذا التقرير.
- **الفصل الرابع:** يحتوي على المنهجية التي تتعرض إلى بنود الميزان من حيث إعداد كل بند من ناحية المصادر وجمع البيانات والعمليات المكتبية من تدقيق وترميز ومن ثم الآليات المستخدمة في جدولة البيانات.
- **الفصل الخامس:** يتعلق بجودة البيانات ويشتمل على ابرز الملاحظات العامة.
- **جداول ميزان المدفوعات لعامي 1998 و1999:**
حيث تم عرض الجداول حسب المنطقة (الأراضي الفلسطينية، باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، القدس (داخل الحواجز))، بحيث روعي في تصميم الجداول الشمول والوضوح بما يتلاءم مع أحدث التوصيات الدولية المتعلقة بميزان المدفوعات.
- **الأشكال البيانية:** والتي تعرض ابرز مؤشرات الميزان على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة لعامي 1998 و1999.

3.1 نظرة عامة على أداء الاقتصاد الفلسطيني:

عانى الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة تمتد من 1948-1994 من سياسات الاحتلال المجحفة، والتي هدفت بمجملها إلى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي من خلال منع تطور أي من متطلبات النشاط الاقتصادي، سواء على مستوى حصر العلاقات الخارجية للاقتصاد الفلسطيني مع إسرائيل قصراً أو على مستوى توفر الخدمات الإدارية أو التمويلية أو التنموية لهذا الاقتصاد. ولتعميق هذه التبعية قامت إسرائيل بتشويه بنية الاقتصاد الفلسطيني لتتأقلم وحاجات ومصالح الاقتصاد الإسرائيلي من خلال منع التوزيع الطبيعي للنشاط الاقتصادي القطاعي وفق واقع الموارد الطبيعية والبشرية لفلسطين، وتركيز هذا النشاط في القطاعات التي تعتمد على موارد الاقتصاد الإسرائيلي، مما أدى إلى ضعف قطاع الزراعة والصناعة والخدمات وتطور التجارة والعمالة مع إسرائيل باعتبارهما مصادر الدخل القومي الأساسية. ولا يزال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من آثار هذه التشوهات.

فعلى صعيد التجارة الخارجية وهي من أهم مكونات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، عمدت السياسات الإسرائيلية إلى استخدام السوق الفلسطيني لتصريف بضائعها، في حين حدثت من تدفق البضائع الفلسطينية، خاصة الزراعية إلى إسرائيل. وقد عملت السياسات الإسرائيلية على الزيادة في اعتماد المستهلك الفلسطيني على البضائع الإسرائيلية من خلال ضرب كافة القطاعات الإنتاجية المنافسة للمنتج الإسرائيلي، بالإضافة إلى الأجور العالية التي

كانت تدفع للعمال الفلسطينيين في إسرائيل، والتي شكلت المكسب الآخر للاقتصاد الإسرائيلي، حيث أن الأجور المدفوعة للعمال الفلسطينيين وبالرغم من عدم تناسبها مع مستوى المعيشة الفلسطيني إلا أنها تعتبر رخيصة بالمقارنة مع مستويات الأجور للإسرائيليين.

إلا أن استيعاب العمالة الفلسطينية كان سيفاً ذا حدين سلط على استقرار الاقتصاد الفلسطيني، فقد أدى إلى نشر نمط استهلاكي يعتمد على البضائع المستوردة خاصة الإسرائيلية منها، مما زاد من حجم الواردات الفلسطينية من إسرائيل، وبالتالي زاد عجز الحساب الجاري، ومن جهة أخرى استخدم كأداة للضغط على الجانب الفلسطيني حيث أدت الإغلاقات المتكررة إلى تذبذب نسب البطالة مما أثر سلباً على كاهل الاقتصاد الفلسطيني.

لم ينحصر أثر الإغلاق فيما ذكر سابقاً، إنما أدى إلى إلحاق الأذى بالصناعات الوطنية والتي تعتمد في الغالب على المواد الأولية المستوردة من إسرائيل من جهة، وتردد المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في فلسطين من جهة ثانية، وقد أدى ذلك إلى عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على بناء القاعدة الإنتاجية الصلبة القادرة على استيعاب العمالة الفلسطينية، للتخفيف من الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي وإحلال الواردات الإسرائيلية.

ومع بزوغ عملية السلام عقد الفلسطينيون آمالاً كبيرة على التحلل من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وبناء اقتصاد فلسطيني مستقل، ومؤسسات فلسطينية قادرة على استيعاب العمالة الفلسطينية، وخلق مناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية، وبالتالي اشتقاق السياسات الملائمة للتخلص من التبعية لإسرائيل كاستخدام سياسة تصنيعية تدعم باتجاه إحلال الواردات أو باتجاه زيادة التصدير. فقد بدأت المؤشرات بالتحسن خاصة مع المراحل الأولى من تطبيق اتفاق أوسلو. وشهدت هذه الفترة نشاطاً واضحاً في قطاع الإنشاءات، وافتتاح منشآت استثمارية جديدة. وقد شهدا عامي 1994 و1995 انخفاضاً في معدلات البطالة وارتفاعاً في مستويات المعيشة، إلا أن تنصل الحكومة الإسرائيلية من استكمال تنفيذ الاتفاقات أثر سلباً على المناخ الاقتصادي، حيث قامت السلطات العسكرية الإسرائيلية بتنفيذ سياسات الحصار والإغلاق والعزل على الأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى تراجع العديد من النوى الاستثمارية التي برزت في هذه الفترة في الانتعاش. وقد سببت هذه السياسات زيادة نسب البطالة وانخفاض مستويات المعيشة وأثرت سلباً على كافة القطاعات الاقتصادية نتيجة لاعتمادها على الاقتصاد الإسرائيلي في معظم مدخلاتها.

زاد اعتماد المستهلك الفلسطيني على المنتجات الإسرائيلية بعد عملية السلام نتيجة للعراقيل التي تضعها إسرائيل أمام التجار الفلسطينيين للاستيراد من باقي العالم، وقد شهدت الأعوام 1996-1997¹ انخفاضاً ملموساً في حجم التجارة الخارجية مما أدى إلى تراجع الميزان التجاري وبالتالي الحساب الجاري، وبالنسبة للقطاع السياحي لم يتغير وضعه كثيراً، حيث استمرت السيطرة الإسرائيلية على معظم المعالم السياحية بما فيها احتكار وسائل النقل ومعظم النشاطات المقدمة للخدمات السياحية، وبقيت جل عائدات السياحة تعود للاقتصاد الإسرائيلي بينما بقيت حصة الاقتصاد الفلسطيني يسيرة من عائدات السياحة.

طراً تحسن كبير على أداء الاقتصاد الفلسطيني في العامين 1998، 1999، إذ شهدا نمواً في الناتج المحلي والدخل القومي ومعدلات نصيب الفرد منهما. كما كان هناك نمواً في العمالة المحلية والعمالة في إسرائيل، وزيادة في الاستثمار الخاص.

¹ بيانات التجارة الخارجية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات منشورة.

الفصل الثاني

التعاريف والمصطلحات

1-2 مفاهيم عامة:

فيما يلي عرض موجز لأهم التعاريف والمصطلحات الواردة في هذه النشرة وذلك بالاستناد الى دليل ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة (1993) والصادر عن صندوق النقد الدولي، وقد روعي في ذلك الخصوصية الفلسطينية.

1-1-2 الإقامة (المقيم/غير المقيم):

تعرف الإقامة هنا من منظور اقتصادي لا قانوني، والمعيار الأساسي لتحديد الإقامة لكيان ما، هو مركز المصلحة الاقتصادية والذي يعرف بأنه وجود محل سكني أو موقع إنتاجي أو مواقع أخرى داخل الإقليم الاقتصادي لبلد ما تقوم فيه أو منه بمباشرة أنشطة ومعاملات اقتصادية على نطاق واسع بقصد الاستمرار فيها لأجل غير مسمى أو لمدة محددة أو غير محددة، ولكنها عادةً ما تكون طويلة¹. ولغاية فهم هذا المصطلح يتوجب وضع تعريف "للإقليم الاقتصادي": وهو عبارة عن إقليم معين لبلد ما تتولى حكومة تلك البلاد إدارة شؤونه ويتمتع الأفراد والسلع بحرية الحركة فيه. ويشمل هذا الإقليم، المجال الجوي، والمياه الإقليمية، والرصيف القاري، بالإضافة إلى أية مواقع إقليمية تابعة للبلد تستخدمها الحكومة في بقية أنحاء العالم؛ كالسفارات وغيرها من مكاتب التمثيل الدبلوماسي، والقواعد العسكرية ... وما إلى ذلك. ويستثنى من الإقليم الاقتصادي المنظمات والمؤسسات الدولية العاملة داخل البلاد.

ومن الناحية العملية، يعتبر الأفراد مقيمين إذا ما مكثوا في بلد ما لمدة سنة واحدة على الأقل. ويستثنى من هذه القاعدة طواقم السفارات (عدا الطواقم المحلية ممن يعتبرون مقيمين في البلد الذي يعيشون فيه)، والمرضى الذين يعالجون في الخارج، والطلاب الذين يدرسون في الخارج حتى إذا تعدت مدة إقامتهم السنة الواحدة.

2-1-2 وقت التسجيل:

يتم تسجيل المعاملات في القيد المحاسبي على أساس الاستحقاق، وتنشأ الأصول والخصوم عند حدوث تغير في الملكية، سواء أكان التغير قانونياً أو ينطوي على تغير في السيطرة أو الحيازة.

3-1-2 تقييم المعاملات:

يوصي دليل ميزان المدفوعات باستخدام سعر السوق كأساس لتقييم كل من المعاملات والأرصدة، ولذلك يجري تقييم المعاملات في العادة على أساس السعر الفعلي الذي اتفق عليه الطرفان. أما أرصدة الأصول والخصوم فتقيم بأسعار السوق الجارية كما في تاريخ بيان الميزانية العمومية.

4-1-2 سعر السوق:

يعرف سعر السوق بالنسبة للمعاملات على أنه المبلغ الذي يدفعه الطرف الراغب في الشراء لاقتناء شيء ما للطرف الراغب في البيع، حيث تتم المعاملة بالتراضي بين الطرفين المستقلين على أساس الاعتبارات التجارية وحدها.

¹ نظام الحسابات القومية، الفقرتين رقم 14 و 12.

2-1-5 وحدة الحساب:

هناك زاويتان لا تتناقضان بالضرورة يمكن من خلالهما النظر إلى الخصائص الواجب توافرها في وحدة الحساب، وهما زاوية الاقتصاد الوطني القائم بإعداد البيان، وزاوية المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي. ولعل العملة الوطنية هي أنسب وحدات الحساب لتجميع وإعداد بيانات ميزان المدفوعات. حيث يتيح ذلك الفرصة للمقارنة بين الإحصاءات النقدية والاقتصادية المختلفة المعدة في الاقتصاد، كما أن بعض البيانات تكون قد حولت إلى العملة الوطنية قبل وصولها إلى معد البيان. إلا أن ذلك سيقبل من قيمة الميزان التحليلية في الحالات التي يحدث فيها تغيرات في سعر العملة الوطنية مقابل العملات التي حدثت بها معاملات الميزان الفعلية.

أما بالنسبة للمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي فتحتاج إلى وحدة حساب موحدة على المستوى العالمي كي تتمكن من جمع وإعداد البيانات وإجراء التحليلات على نطاق دولي.

2-1-6 المعاملات الاقتصادية:

هي تدفق اقتصادي يدل على خلق قيمة اقتصادية أو تحويل صورتها أو طبيعتها، أو مبادلتها أو تحويلها أو إنفائها، وينطوي على تغيرات في ملكية السلع أو الأصول المالية أو كليهما، أو تقديم خدمات، أو إمداد بالعمل ورأس المال.

فالمعاملات في نظام الحسابات القومية عبارة عن أنشطة يتبادل بموجبها طرفان (أو يحول أحدهما للآخر) الأصول المالية أو الخدمات أو البضائع أو الأصول غير المالية غير المنتجة (كالأراضي وبراءات الاختراع وحقوق الطبع). ويمكن أن تعرف المعاملات كحركات تنشأ أو تلغى بموجبها أصول أو خصوم مالية جديدة. وليس من الضروري أن يكون الطرفان هئتين منفصلتين قانونياً، إذ يمكن أن يتم التبادل أو التحويل بين وحدتين تشغيليتين ضمن مؤسسة واحدة، إحداهما في الاقتصاد الوطني (الذي تعد عنه البيانات)، والأخرى في الخارج.

2-1-7 مكاسب الاقتناء:

يهتم ميزان المدفوعات برصد كافة التدفقات الجارية، حيث تسجل فيه كافة التدفقات التي ترتبط بمعاملات اقتصادية فقط ولا يتم تسجيل أرباح/ خسائر الاقتناء غير المحققة (يشار إليها أيضاً بالأرباح/ الخسائر الرأسمالية أو التغيرات في التقييم) في ميزان المدفوعات على الرغم من أنها تؤثر فعلياً على وضع الأرصدة. ويمكن تعريفها كتغير في القيمة النقدية للأصول والخصوم خلال فترة التسجيل. ويتم تسجيلها في حساب إعادة التقييم ضمن سلسلة الحسابات القومية، كما يتم معالجتها ضمن حسابات وضع الاستثمار الدولي.

وتتبقى هذه التغيرات في القيمة من مصدرين أساسيين:

1. تغيرات أسعار الصرف التي تؤثر على قيمة الأصول أو الخصوم المرتبطة بوحدة الحساب المستخدمة.
2. حركات الأسعار في قيم الأصول أو الخصوم، ومثال ذلك ما قد تتعرض له الأسهم من زيادة أو انخفاض في قيمتها.

أما بالنسبة لمكاسب أو خسائر الاقتناء المحققة، فيتم تسجيلها في الحساب المالي أو الرأسمالي تحت البند المناسب. ويتم احتسابها ضمن قيمة المعاملة التجارية للأصل أو الخصم المكتسب أو الذي تم التخلص منه.

8-1-2 إضفاء (أو إبطال) الصفة النقدية للذهب:

يتم إضفاء الصفة النقدية للذهب عندما يعاد تصنيف الذهب العادي (أي الذهب الذي لا تعود ملكيته لسلطة نقد)، إلى ذهب نقدي بحيث يصبح جزءاً من الأصول الاحتياطية للبنك المركزي. وحتى يتحقق ذلك يجب أن تكون نسبة الذهب في هذه الأصول 99.5 % على الأقل. أما إبطال الصفة النقدية للذهب فيحدث عندما يقوم البنك المركزي بسحب الذهب من أصوله الاحتياطية، وذلك ببيعه إلى جهة أخرى ليست بنكاً مركزياً وبذلك يتم إعادة تصنيف الأصل من ذهب نقدي إلى ذهب عادي.

إن قيام سلطة النقد الفلسطينية ببيع الذهب النقدي إلى جهة غير مقيمة ليست بنكاً مركزياً، لا يؤدي إلى تسجيل أي قيد في الحساب المالي لميزان المدفوعات، على الرغم من أن ذلك يؤثر على وضع الرصيد المالي. وتسمى هذه المعاملة التجارية بإبطال الصفة النقدية للذهب، وتسجل تحت بند البضائع الذي يقع كبنء فرعي في الحساب الجاري.

9-1-2 حقوق السحب الخاصة:

وهي عبارة عن أصول احتياطية دولية أوجدها صندوق النقد الدولي. وفي فترات معينة يتم توزيع هذه الأصول على الدول الأعضاء لدعم الاحتياطيات الموجودة. ولا يترتب بموجب ذلك أية خصوم بالمقابل على صندوق النقد الدولي.

تجري المعاملات التجارية في حقوق السحب الخاصة فقط بين سلطتي نقد أو بين سلطة نقدية وصندوق النقد الدولي. ومثل هذه المعاملات التجارية ينجم عنها تسجيل قيود في ميزان المدفوعات.

10-1-2 تحويلات المهاجرين:

لا تعتبر هذه التحويلات بالمعنى الدقيق معاملات بين طرفين، ولكنها قيود مقابلة لتدفقات سلعية وتغيرات في بنود مالية بسبب هجرة الأفراد (تغيير إقامتهم لمدة سنة على الأقل) من اقتصاد إلى آخر. وعلى ذلك تصبح هذه التحويلات المسجلة مساوية لصافي قيمة الثروة للمهاجرين.

2-2 مكونات ميزان المدفوعات:

يتألف ميزان المدفوعات من حسابين أساسيين هما:

- (1) الحساب الجاري.
- (2) الحساب الرأسمالي والمالي.

1-2-2 الحساب الجاري

يتفرع الحساب الجاري إلى أربع فئات رئيسية:

- (1) السلع
- (2) الخدمات
- (3) الدخل
- (4) التحويلات الجارية

1-1-2-2 السلع:

يوصي دليل ميزان المدفوعات باستخدام سعر السوق لتقدير قيمة البضائع، ويتم تقييم البضائع في ميزان المدفوعات عند الحدود الجمركية للبلد المصدر، والتي تدعى بنقطة التقييم الموحد. ويشار إلى هذا التقييم بسعر التسليم على ظهر

الباخرة (Free on board f.o.b.) . بينما يشار إلى البضائع التي يتم تقييمها على حدود البلد المستورد - والتي تشمل تكاليف الشحن الدولية والتأمين بتكلفة التأمين والشحن (Cost, insurance, and freight c.i.f.) . لذلك فإن سعر (f.o.b) يكون مساوياً لسعر (c.i.f) عند الدول المتجاورة. وهذا ينطبق بشكل خاص على فلسطين التي يجري القسم الأكبر من مبادلاتها مع إسرائيل.

وتشمل قائمة السلع التي يتوجب إدراجها ضمن الصادرات أو الواردات من البضائع رغم عدم عبورها الحدود الجمركية ما يلي:

- المعدات المتحركة: مثل السفن والطائرات وعربات السكك الحديدية ومنصات التنقيب عن النفط، والحاويات والأسطوانات التي يتم تجهيزها وشراؤها في الخارج، وأية سلع تستهلك أثناء استخدام مثل هذه المعدات.
- الكهرباء والغاز والماء.
- السلع المهربة.

أما بالنسبة للأمتلة الخاصة بالسلع الواجب استئناؤها من الصادرات أو الواردات على الرغم من عبورها الحدود الجمركية فهي:

- البضائع المارة أي البضائع التي تتخذ من الدولة محطة للمرور فقط (لا يتوجب تسجيل أي قيد في هذه الحالة في ميزان المدفوعات).
- مردودات الصادرات والواردات (لا يتوجب تسجيل أي قيد في هذه الحالة في ميزان المدفوعات).
- السلع المشحونة بموجب التأجير التشغيلي (يتوجب تسجيل قيد تحت بند الخدمات/ خدمات الأعمال الأخرى/ خدمات التأجير التشغيلي).
- وسائل النقل المتحركة الأجنبية: مثل السفن والطائرات وعربات السكك الحديدية ومنصات التنقيب عن النفط، والحاويات والأسطوانات ، وذلك عند عدم حدوث تغيير في الملكية (لا يسجل أي قيد في هذه الحالة في ميزان المدفوعات).
- الشحنات المرسله للسفارات والمنظمات الدولية والقواعد العسكرية (لا يتوجب تسجيل أي قيد في هذه الحالة في ميزان المدفوعات).
- الصادرات والواردات المؤقتة مثل تلك التي يتم استخدامها بشكل مؤقت في المعارض والعروض الفنية وكذلك العينات التي ليس لها قيمة تجارية (لا يتوجب تسجيل أي قيد في هذه الحالة في ميزان المدفوعات).
- البضائع التي تعود ملكيتها للمسافرين، مثل الأمتعة والحقائب (لا يتوجب تسجيل أي قيد في ميزان المدفوعات للبضائع التي تعود ملكيتها للمسافر منذ مغادرته للبلد الأم). أما بالنسبة للبضائع التي يكتسبها المسافر أثناء سفره فيتوجب تسجيل قيد خاص بها تحت بند الخدمات/السفر ويتم تجميع مثل تلك البيانات من مصادر أخرى.
- البضائع المرسله للتصليح (حيث تسجل فقط تكلفة التصليح عند إعادة إدخال البضاعة للبلد الذي أرسلت منه وتسجل تحت بند البضائع/ بضائع تحت التصليح).
- الأوراق النقدية والنقود المعدنية المتداولة (يتوجب تسجيل قيد تحت بند الحساب المالي/الاستثمارات الأخرى/عملات وودائع).
- الذهب النقدي (يتوجب تسجيل قيد تحت بند الحساب المالي/الأصول الاحتياطية/الذهب النقدي).

وكما يبين دليل ميزان المدفوعات، تقسم المعاملات التجارية للبضائع إلى عدة فئات فرعية:

2-1-1-2-2 البضائع العامة:

يشمل هذا البند معظم السلع المنقولة المصدرة أو المستوردة بين جهات مقيمة وأخرى غير مقيمة بما يؤدي إلى تغير في الملكية، ويضم هذا البند الجزء الأكبر من السلع التي تدخل في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

2-1-1-2-2 سلع للتجهيز:

ويشمل هذا البند السلع التي يتم استيرادها بنية إعادة تصديرها مرة أخرى بعد أن يتم تحويلها أو دمجها لتصبح سلعة جديدة. ويستدعي تحويل السلعة أن يتم تصنيفها في مجموعة جديدة (ضمن مستوى الحد الثالث من التصنيف السلعي الموحد) تختلف عن تلك التي صنفت فيها أصلاً. ومن الأمثلة على ذلك الأقمشة التي يوردها الإسرائيليون للفلسطينيين بهدف تصنيع الملابس ومن ثم إعادة تصديرها إلى إسرائيل. وعلى الرغم من عدم حدوث تغير في الملكية ضمن هذه المعاملة التجارية إلا أن عمليتي الاستيراد وإعادة التصدير (التي تتبعها) تظهران في الحسابات، حيث يتم تسجيل المبالغ بصورة إجمالية.

2-1-1-2-2 إصلاح السلع:

تشمل هذه الفئة عمليات الإصلاح التي تجري على الممتلكات المتحركة (على سبيل المثال، السيارات والطائرات) دون أن يجري أي تحويل مادي لشكل البضاعة. ويتم فقط تسجيل صافي القيمة أي تكلفة خدمة الإصلاح فحسب. وعادة لا يحدث أي تغير في الملكية في مثل هذه الحالة.

2-1-4-2-2 الذهب غير النقدي:

وتشمل هذه الفئة الصادرات والواردات من الذهب غير ذلك الذي تحتفظ به السلطات النقدية كأصول احتياطية. بالإضافة إلى حالة إبطال الصفة النقدية للذهب كما ذكر سابقاً.

كما يتضح مما ورد أعلاه، إن بند سلع للتجهيز وإصلاح السلع لا ينطوي على حدوث أي تغير في الملكية. وتتمثل الاستثناءات الأخرى لقاعدة تحول الملكية بما يلي:

- المبادلات الدولية للسلع التي تجري بين فروع تتبع كياناً قانونياً واحداً وتتواجد في دولتين. أي أن يكون للشركة الأم فروع في دول أخرى.
- التأجير المالي.
- تحويلات المهاجرين وقد تم بحث هذا البند في موقع سابق.

2-1-2-2 الخدمات:

2-1-2-2 السفر:

يشمل بند خدمات السفر على كافة المعاملات في السلع والخدمات، بما فيها تلك المتعلقة بالصحة والتعليم التي يحصل عليها المسافرون غير المقيمين في الاقتصاد المضيف (بما فيهم المسافرون في جولات سياحية قصيرة)، لأغراض تتعلق بالأعمال أو الاستخدام الشخصي خلال زيارتهم (التي تقل مدتها عن عام واحد).

ولا يشمل هذا البند خدمات الركاب الدولية والتي تدرج ضمن بند النقل. ويعامل الطلاب والمسافرون للعلاج كمسافرين، بغض النظر عن مدة إقامتهم. لكن هناك فئات أخرى لا تعتبر من ضمن المسافرين مثل العسكريين والعاملين في السفارات والعمال غير المقيمين.

2-2-1-2-2 خدمات الاتصالات:

يشتمل هذا البند على المعاملات في الاتصالات بين المقيمين وغير المقيمين، وتشمل هذه الخدمات مجالات الخدمات البريدية ونقل وتوزيع المراسلات، والاتصالات السلكية و اللاسلكية.

2-2-1-2-3 الخدمات الحكومية:

تدرج تحت هذا البند كافة السلع والخدمات بغض النظر عن نوعها التي تقوم السفارات أو الوحدات العسكرية بشرائها في البلد الذي تتواجد فيه. ويدخل ضمن هذه الفئة أيضاً الإتفاق الشخصي لكادر الموظفين الأجانب ومن يعولونهم. إضافة لذلك تسجل ضمن هذه الفئة مصروفات بعثات الإعانة والسياحة الحكومية ومكاتب الترويج والمعلومات الموجودة في الخارج. كما يتضمن هذا البند القيد المقابل للتحويلات الرسمية في مجال المساعدة الفنية (حيث يسجل القيد الأول تحت بند التحويلات الجارية).

2-2-1-2-4 خدمات النقل:

يتضمن هذا البند تكاليف نقل السلع والركاب بجميع وسائل النقل بالإضافة إلى الخدمات التوزيعية والمساعدة مثل التخزين والشحن والتعبئة والقطر (الجر) بما في ذلك تأجير معدات النقل مع أطقم التشغيل.

2-2-1-2-5 خدمات الحاسب الآلي والمعلومات:

يندرج تحت هذا البند المعاملات في مجال بيانات الحاسب الآلي والخدمات المتعلقة بالأخبار بين المقيمين وغير المقيمين مثل قواعد البيانات وتصميم السلاسل الزمنية المتصلة مباشرة مع الحاسب، ومعالجة البيانات بما في ذلك العرض الجدولي وتقديم خدمات معالجة البيانات على أساس المشاركة في الوقت أو على أساس الخدمات المحددة بالساعة، وإدارة مرافق الآخرين على نحو متواصل، والاستشارات بشأن أجزاء ومعدات الحاسب، وتنفيذ البرامج الجاهزة، وصيانة وإصلاح أجهزة الحاسب، ومعالجة البيانات- الاشتراكات في الصحف والمجلات. وعلى الرغم من أن الشكل المادي لهذه المعاملة يبدو بمثابة سلعة (الصحيفة) إلا أنها تعد كخدمة حسب المعايير الدولية لميزان المدفوعات.

2-2-1-2-6 خدمات التأمين:

يجري احتساب خدمات التأمين الدولية على أساس مقدار رسم الخدمة المتضمن في إجمالي أقساط التأمين المكتسبة وليس إجمالي الأقساط نفسها، وحسب رسم خدمة التأمين التي تقدمها شركات التأمين المقيمة لجهات غير مقيمة على السلع المنقولة وهو الفرق بين إجمالي أقساط التأمين التي حصلت عليها الشركة وبين ما يجب أن تدفعه الشركة من تعويضات. وتطبق نفس هذه النسبة (الخدمة إلى الأقساط المقبوضة) على الواردات من التأمين.

2-2-1-2-7 الخدمات المالية:

يشتمل هذا البند على خدمات الوساطة المالية والخدمات المساعدة (عدا خدمات مؤسسات التأمين وصناديق التقاعد) التي تجري بين المقيمين وغير المقيمين، ويندرج تحت هذا البند الرسوم المدفوعة مقابل خدمات الوسطاء الماليين مثل الرسوم المتعلقة بخطابات الاعتماد، والقبول المصرفي، وخطوط الائتمان والتأجير المالي والمعاملات في النقد

الأجنبي. كذلك يشمل العمولات وغيرها من الرسوم المتعلقة بالمعاملات في الأوراق المالية مثل عمليات السمسرة وأدوات الوقاية من تقلبات الأسعار وغيرها.

وبالنسبة للتأجير المالي، يفترض حدوث تغير في الملكية عند الشروع في اتفاقية التأجير لأن المستأجر يتحمل كافة الحقوق والمخاطر والعوائد والمسؤوليات المترتبة على الملكية، فمن منظور اقتصادي يكون قد وقع التغير في الملكية على الرغم من حدوث ذلك في مراحل متأخرة من وجهة نظر قانونية. ويستدعي هذا وجوب تسجيل البضائع عند بداية إجراءات التأجير.

2-2-1-2-8 رسوم الامتياز والتراخيص:

تشتمل هذه الفئة على تبادل المدفوعات والمتحصلات بين المقيمين وغير المقيمين مقابل الاستخدام المرخص به لأصول غير مالية غير منتجة غير ملموسة، ولحقوق الملكية الفكرية والفنية مثل براءات الاختراع، وحقوق التأليف و النشر، والعلامات التجارية و ما شابه ذلك.

2-2-1-2-9 أنواع أخرى من خدمات الأعمال:

تشمل على فئات متنوعة من معاملات الخدمات بين المقيمين وغير المقيمين غير الخدمات السالفة الذكر مثل خدمات المتاجرة والتأجير التشغيلي وخدمات الأعمال المتفرقة بأنواعها.

2-2-1-2-10 الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية:

يقسم هذا البند إلى أ) خدمات الوسائل السمعية والبصرية وملحقاتها مثل الخدمات المتعلقة بالإنتاج السينمائي وبرامج الراديو و التلفزيون والتسجيلات الموسيقية والأجور التي يتلقاها المقيمون الذين يعملون في الخارج في مجال التمثيل والإخراج وما شابه ذلك، ب) الخدمات الثقافية والترفيهية الأخرى وتشمل الخدمات المرتبطة بالمكتبات و المتاحف ودور المحفوظات، وغيرها من الأنشطة الثقافية والرياضية ورسوم الدورات الدراسية التي يقدمها المدرسون أو الأطباء خارج الاقتصاد.

2-2-1-3 الدخل:

يغطي بند الدخل تدفقات الدخل بين المقيمين وغير المقيمين والمتعلقة بالدخل العائد من عوامل الإنتاج (أي العمل ورأس المال) ويندرج تحت هذا البند الفئتين التاليتين:

2-2-1-3-1 تعويضات العاملين (دخل العمل):

ويشمل هذا البند التعويضات المتحققة للمقيمين في فلسطين الذين يعملون في الخارج، وتلك المدفوعة لغير المقيمين الذين يعملون في فلسطين. وتشمل تعويضات العاملين كلاً من الأجور والمساهمات الاجتماعية - كصندوق الضمان الاجتماعي- والتي يدفعها صاحب العمل نيابة عن مستخدميه. ويتكون هذا البند بشكل أساسي في فلسطين، من الأجور التي يتلقاها العمال الفلسطينيون العاملون في إسرائيل. كما وتساهم في هذا البند بشكل كبير الرواتب التي يتقاضاها الموظفون الفلسطينيون العاملون في الممثلات الدبلوماسية الأجنبية والمنظمات الدولية.

2-3-1-2-2 الدخل من الاستثمار (دخل رأس المال):

وهو الدخل المتحقق من ملكية الأصول المالية الأجنبية (في الخارج) أو ما يستحق دفعه بسبب تكبد خصوم مالية تجاه غير المقيمين. ويشمل ذلك معاملات الدخل المتعلقة بالاستثمار المباشر بنوعيه دخل الملكية ودخل الدين، استثمار الحافظة بنوعيه دخل الملكية ودخل الدين، والاستثمارات الأخرى بأنواعها الفوائد على الودائع والقروض وغيرها، بالإضافة إلى الفوائد على حيازة الأصول الاحتياطية.

2-1-2-2 التحويلات الجارية:

هذه الفئة تشمل البنود الموازنة للتغيرات في ملكية الموارد الحقيقية أو البنود المالية بين المقيمين وغير المقيمين دون أن تتضمن المعاملة قيمة اقتصادية مقابلة، سواء كان التغيير في الملكية طوعاً أم إكراهاً.

تسجل تحت بند التحويلات الجارية التدفقات ذات الطبيعة الجارية أي تلك التي يتوجب أن تؤثر على مستوى الاستهلاك لدى كلتا الجهتين المانحة والمتلقية للمنح. وهي تشمل بشكل أساسي تحويلات الحكومة العامة (التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي والمدفوعات الضريبية الجارية على الثروة)، والتحويلات الأخرى مثل تحويلات العاملين وأقساط التأمين (دون رسوم الخدمة) واستحقاقات التأمين. وتعتبر التحويلات الجارية أيضاً فئة لكافة البواقي، أي أنها تشمل كافة التحويلات التي لا يتم تصنيفها بشكل خاص تحت التحويلات الرأسمالية – أنظر أدناه.

2-2-2 الحساب الرأسمالي:

يقسم الحساب الرأسمالي إلى بندين رئيسيين وهما: التحويلات الرأسمالية وحيازة الأصول غير المالية غير المنتجة أو التخلص منها. وتدرج تحت بند التحويلات الرأسمالية التحويلات التي تتضمن تغييراً في ملكية أصول ثابتة أو تحويلات الأموال المرتبطة أو المشروطة بحيازة أصول ثابتة أو التصرف فيها أو التحويلات الناتجة عن قيام الدائن بإسقاط خصوم المدين دون تلقي أي مقابل لها.

أما حيازة الأصول غير المنتجة غير المالية أو التصرف فيها، فتشمل الأصول غير الملموسة مثل البراءات المرخصة و عقود التأجير وغير ذلك من العقود القابلة للتحويل للغير، والشهرة التجارية وما شابه ذلك. يشمل شراء أو بيع الأراضي من جانب السفارات الأجنبية.

3-2-2 الحساب المالي:

تسجل في الحساب المالي المعاملات في الأصول والخصوم المالية. ويمكن تقسيم الحساب المالي إلى أربع فئات، هي: الاستثمار المباشر واستثمار الحافظة والاستثمارات الأخرى والأصول الاحتياطية.

1-3-2-2 الاستثمار المباشر:

تشمل هذه الفئة الاستثمار الذي يمتلك صاحبه بموجبه سيطرة أو قوة تصويتية في المؤسسة. ومن الناحية العملية يتمثل معيار التمييز للإدراج ضمن هذا البند بامتلاك المستثمر لحوالي 10% على الأقل من الأسهم في الشركة. ويشمل الاستثمار المباشر كافة المعاملات بين المستثمرين المباشرين ومؤسسات الاستثمار المباشر ولا يقتصر فقط على المعاملة المبدئية بين الطرفين، وتقسّم المعاملات فيه إلى رأسمال حقوق الملكية، العائدات المعاد استثمارها وأنواع رأس المال الأخرى (المعاملات بين الشركات). ويدرج ضمن هذه الفئة أيضاً حيازة أو التخلص من الأراضي من قبل غير المقيمين (ماعدات السفارات الأجنبية والتي تدرج ضمن التحويلات الرأسمالية).

2-3-2-2 استثمار الحافطة

تشمل هذه الفئة المعاملات في سندات الملكية وسندات الدين، وتتقسم سندات الدين إلى سندات و أدونات، وأدوات السوق النقدي، والمشتقات المالية. ويتم استبعاد المعاملات التي تشملها كل من الاستثمار المباشر والأصول الاحتياطية.

2-3-2-3 الاستثمارات الأخرى:

يصنف تحت بند الاستثمارات الأخرى كافة معاملات الأصول والخصوم المالية غير المدرجة تحت أي من الفئات الثلاثة الأخرى وأبرزها الائتمانات التجارية، القروض، العملة والودائع، والحسابات الأخرى مستحقة الدفع أو التحصيل.

2-3-2-4 الأصول الاحتياطية:

تشمل فئة الأصول الاحتياطية على المعاملات في الأصول التي تعتبرها السلطات النقدية في الاقتصاد أصولاً متاحة للاستخدام بغرض الوفاء باحتياجات ميزان المدفوعات، وتعتبر الأصول ضمن الأصول الاحتياطية في حال وفائها بالشروط التالية:

1. يجب أن تكون خاضعة لسيطرة سلطة النقد الفلسطينية.
2. أن يكون بإمكان سلطة النقد الفلسطينية الوصول إليها بسهولة لأغراض ميزان المدفوعات خلال إشعار قصير.
3. أن تكون مرتبطة بعملة قابلة للتحويل.

الفصل الثالث

النتائج الرئيسية

أظهرت النتائج الأولية لبيانات ميزان المدفوعات لعامي 1998 و 1999 (باقي الضفة الغربية وقطاع غزة) المؤشرات التالية:

الحساب الجاري

تشكل بعض عناصر هذا الحساب مدخلات رئيسية في حساب الدخل القومي، إضافة إلى كونه عاملاً مهماً في تحديد علاقات الاقتصاد الخارجية. وقد أشارت بيانات ميزان الحساب الجاري إلى وجود عجز بلغت نسبته 29.1% و 28.5% من الناتج المحلي الإجمالي للعامين 1998 و 1999 على التوالي، وتزايد هذا العجز بمقدار 122.2 مليون دولار في عام 1999. ويعزى السبب في تزايد عجز الحساب الجاري إلى الزيادة الكبيرة في عجز الميزان التجاري. وإذا ما تم استثناء الفائض في التحويلات الجارية، فإن نسبة هذا العجز تصل إلى 37.6% و 35.9% من الناتج المحلي الإجمالي للعامين على التوالي.

الميزان التجاري السلعي

سجل ميزان المدفوعات الفلسطيني عجزاً في الميزان التجاري السلعي مقداره 1981.2 و 2148.2 مليون دولار أمريكي لعامي 1998 و 1999 على التوالي. أي بنسبة 47.3% و 46.5% من الناتج المحلي الإجمالي للعامين على التوالي. وترجع ضخامة هذا العجز إلى أن معدل الزيادة في الواردات السلعية أعلى من معدل الزيادة في الصادرات السلعية، ويتركز هذا العجز في التجارة السلعية مع إسرائيل بشكل خاص.

شهدت الصادرات السلعية (فوب)² انخفاضاً بنسبة طفيفة من (528.8 إلى 527.4) مليون دولار نتيجة لانخفاض الذي حصل في بند سلع التجهيز (التعاقد من الباطن) وإصلاح السلع ضمن بند السلع في الحساب الجاري والتي انخفضت بنسبة (13%) وبشكل يفوق نسبة الزيادة في بند الصادرات من البضائع العامة التي ارتفعت بنسبة (2%)، بينما ارتفعت الواردات السلعية بحوالي 7% من (2509.9 إلى 2675.6) مليون دولار أمريكي بقيمة 165.7 مليون دولار أمريكي، تشكل البضائع الاستهلاكية الجزء الأكبر منها. ويعزى ذلك إلى ضعف القطاع الإنتاجي المحلي نتيجة للممارسات الإسرائيلية الهادفة إلى الحد من تدفق السلع والبضائع بين فلسطين والعالم الخارجي.

ميزان الخدمات

بموجب توصيات الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات لعام 1993، تم استثناء بندي بضائع التجهيز ودخل العمالة من الحساب الخاص بالخدمات ليشملها في حسابات أخرى فلم يعد بالإمكان القول أن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد خدمي بالنظر إلى ميزان المدفوعات.

فقد سجل ميزان الخدمات عجزاً مقداره 284.0 و 269.2 مليون دولار أي بانخفاض نسبته 5.5% بين العامين مما يشير إلى تحسن في هذا الحساب بالرغم من استمرار وجود العجز. ومن أهم التدفقات الخدمية في هذا الميزان بند

² التسليم على ظهر الباخرة ولا يشمل على تكاليف الشحن والتأمين.

خدمات السفر إذ يتوقع لهذا البند أن يؤثر مستقبلاً بشكل إيجابي على ميزان الخدمات من منطلق الميزة التنافسية التي يمتلكها الاقتصاد الفلسطيني في القطاع السياحي وخاصة في مدينتي القدس وبيت لحم.

ومن الواجب الاهتمام بهذا القطاع وتطويره تمثيلاً مع التطورات العالمية في مجال الاهتمام بتجارة الخدمات كمصدر للدخل (النقد) الأجنبي.

ميزان الدخل

تشكل الأيدي العاملة الفلسطينية مصدراً للأيدي العاملة الرخيصة في إسرائيل بالرغم من ارتفاع الأجور المدفوعة للعامل في إسرائيل مقارنة بتلك المدفوعة في الأراضي الفلسطينية. وقد سجل حساب الدخل الذي يشمل دخل الاستثمارات بأنواعها بالإضافة إلى تعويضات العاملين فائضاً مقداره 718.8 و 754.1 مليون دولار أمريكي للعامين 1998 و 1999 على التوالي، أي بزيادة مقدارها 5% بينما سجل دخل العاملين في إسرائيل فائضاً مقداره 661.3 و 686.8 مليون دولار أمريكي للعاملين على التوالي أي بزيادة نسبتها 3.9%. إلا أن هذا البند لطالما استخدم ولا يزال كورقة للضغط على الشعب والاقتصاد الفلسطيني من خلال الإغلاقات والحصار، ومما لا شك فيه أن الزيادة المستمرة في عدد العمال الفلسطينيين وبالتالي عدد العائلات التي تعتمد على الدخل من إسرائيل يعمق ويزيد من التبعية الاقتصادية الفلسطينية لإسرائيل، مما يؤكد أهمية البدء بدعم القطاع الإنتاجي وتوفير فرص عمل داخل الأراضي الفلسطينية من خلال خطة تنمية لتقليل هذه التبعية للعمالة بشكل خاص وإعادة صياغة العلاقة الاقتصادية على أسس أكثر تكافؤاً بشكل عام.

سجل بند دخل الاستثمار فائضاً بالمحصلة النهائية، حيث شكلت تدفقات الدخل على بند العملة والودائع الجزء الأكبر من هذا الفائض (القطاع المصرفي أو القطاعات الأخرى وأبرزها القطاع العائلي). فقد بلغ الفائض في هذا البند 37.9 و 49.0 مليون دولار للعامين 1998 و 1999 على التوالي. وكان تأثير دخل الاستثمار المباشر سلبياً بنسبة (-26%) عام 1998 و (-11.6%) عام 1999 على المحصلة النهائية. بينما ساهم استثمار الحافظة بنسبة 16.1% و 12.3% من هذا الفائض أو ما يعادل 6 مليون دولار للعاملين على التوالي. أما الاستثمارات الأخرى (العملة والودائع والقروض) فقد ساهمت بنسبة 110% و 99% من هذا الفائض أو ما يعادل 41.76 و 48.73 مليون دولار.

ميزان التحويلات الجارية

سجل صافي المقبوضات من التحويلات الجارية بدون مقابل فائضاً بلغت قيمته 352.1 و 346.9 مليون دولار في كل من العامين 1998 و 1999 على التوالي. وجاء الانخفاض في فائض هذا الميزان بين العامين المذكورين بنسبة 1.5% و بقيمة 5.2 مليون دولار نتيجة الانخفاض في تحويلات القطاع العائلي والخاص الذي فاق الزيادة في تحويلات الدول المانحة إلى السلطة الفلسطينية. إذ بلغت تحويلات الدول المانحة للعاملين المذكورين نحو 184.5 و 209.4 مليون دولار، بينما سجل صافي التحويلات العائلية والخاصة نحو 167.6 و 137.8 مليون دولار للعاملين.

ميزان الحساب الرأسمالي

يشكل بند التحويلات الرأسمالية الحكومية بدون مقابل (تحويلات الدول المانحة) البند الرئيسي من هذا الميزان، وقد سجل الحساب الرأسمالي فائضاً مقداره 249 و 226.6 مليون دولار للعامين 1998 و 1999 على التوالي. وساهم هذا الفائض بتغطية حوالي 20.8% و 17.2% من العجز في الحساب الجاري. وقد حظيت السلطة الفلسطينية بالنصيب

الأكبر من هذه التحويلات بما نسبته 77.3% و 77.1% للعامين على التوالي. وترجع التحويلات الأخرى غير الحكومية إلى تمويل الإنشاءات من قبل المغتربين الفلسطينيين بهدف مساعدة ودعم الأهل في الأراضي الفلسطينية وليس لأهداف استثمارية، بالإضافة إلى التحويلات المخصصة للقطاع الخاص بالرغم من قلتها.

الحساب المالي

تشير بيانات الحساب المالي (مستنتى منه الأصول الاحتياطية) إلى أن صافي التدفقات المالية الداخلة إلى فلسطين فاقت صافي التدفقات الخارجة منها، وبالتالي سجل هذا الحساب فائضاً بقيمة 796.06 مليون دولار عام 1998 وأرتفع بنسبة 26% في عام 1999 ليبلغ 1002.75 مليون دولار. وبالنظر لمكونات الحساب المالي المختلفة يلاحظ ما يلي:

- 1- انخفاض صافي تدفقات الاستثمارات المباشرة الفلسطينية إلى الخارج من (-81.8) إلى (-86.6) مليون دولار.
- 2- انخفاض صافي تدفقات الاستثمار المباشر إلى فلسطين من 218.2 إلى 188.6 مليون دولار .
- 3- بلغ صافي المعاملات في استثمار الحافظة (-34.7) و (-57.7) مليون دولار في العامين 1998 و 1999 على التوالي، والذي نتج عن صافي التدفقات في جانب الأصول بقيمة (-61.1) و (-71.9) مليون دولار، وفي جانب الخصوم بقيمة 26.4 و 14.2 مليون دولار للعامين المذكورين.
- 4- بلغ صافي التدفقات النقدية إلى فلسطين نتيجة الاستثمارات الأخرى 694.4 و 958.5 مليون دولار على التوالي، والذي نتج عن صافي التدفقات في جانب الأصول بقيمة 597.7 و 754.9 مليون دولار، وفي جانب الخصوم بقيمة 96.6 و 203.5 مليون دولار للعامين المذكورين.
- 5- بلغت قيمة القروض الرسمية الممنوحة للسلطة الفلسطينية 72.6 و 120.1 مليون دولار للعامين على التوالي.
- 6- بلغ صافي المعاملات في العملة والودائع على جانب الأصول 474.5 و 621.1 مليون دولار، وعلى جانب الخصوم 22.9 و 78.1 مليون دولار للعامين المذكورين.

الأصول الاحتياطية

تسجل التغيرات التي تطرأ على الأصول الدولية الموجودة لدى سلطة النقد الفلسطينية في بند التغيير في الأصول الاحتياطية، إذ يسجل النقص بإشارة موجبة والزيادة بإشارة سالبة حسب توصيات دليل ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة لعام 1993، وتأكيداً لقاعدة التوازن الحسابي في رصيد ميزان المدفوعات.

وقد بلغ التغيير (النقص) في الأصول الاحتياطية لدى سلطة النقد الفلسطينية حوالي 52.9 و 35.1 مليون دولار للأعوام 1998 و 1999 على التوالي. ويعكس هذا الرصيد الاحتياطي وضع السيولة النهائية لحالة ميزان المدفوعات.

الميزان الكلي

سجل الميزان الكلي عجزاً بلغ مقداره 52.9 و 35.1 مليون دولار خلال عامي 1998 و 1999 على التوالي. ويلاحظ في حالة فلسطين أن عجز الميزان الكلي يتساوى مع قيمة الأصول الاحتياطية وذلك لعدم وجود مصادر تمويلية أخرى لتمويل العجز كحقوق السحب الخاصة أو أرصدة لدى صندوق النقد الدولي.

السهو والخطأ

بلغ بند صافي السهو والخطأ خلال عامي 1998 و1999 ما قيمته 96.4 و51.9 مليون دولار أي 2.3% و1.1% من الناتج المحلي الإجمالي للعلمين على التوالي. وهي قيمة مقبولة جداً بالمقاييس الدولية التي توصي بأن لا يتجاوز بند صافي السهو والخطأ 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن الممكن أن يكون الانخفاض في قيمة بند صافي السهو والخطأ راجعاً لوجود أخطاء إحصائية على الجانبين الدائن والمدين التي تلغي بعضها البعض وليس إلى دقة البيانات.

إن تحليل فقرات ميزان المدفوعات المذكور يظهر حيوية وضع أرصدة ميزان المدفوعات بالنسبة للاقتصاد بصورة عامة، والسياسة الاقتصادية بصورة خاصة. إذ أن حركة واتجاه فقرات الميزان تعطي دلالات غاية في الأهمية كما يبدو من بيان بعضها مثل مدى توفر احتياطي من العملات الأجنبية وطبيعة عجز الميزان الكلي من حيث كونها عارضة (على المدى القصير) أو هيكلية (على المدى الطويل) كما هي في ميزان المدفوعات الفلسطيني مما يزيد من الصعوبة في بناء علاقاتنا الخارجية، ويحد من خيارات السياسة الاقتصادية الفلسطينية في مجال المعالجة.

الفصل الرابع

المنهجية

يشمل هذا الفصل عرضاً لمصادر البيانات، والاستثمارات المستخدمة في جمع البيانات، بالإضافة إلى آلية الاحتساب والتعديلات التي أجريت على البيانات لتخرج في صورتها النهائية.

1-4 الاستثمارات المستخدمة:

قام فريق العمل في كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية بإعداد استثمارات خاصة بميزان المدفوعات بالإضافة إلى استخدام مصادر داخلية في كل من المؤسستين، وقد تم تصميم الاستثمارات المستخدمة وفقاً لتوصيات دليل ميزان المدفوعات والمرشد لتحضير ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة، الصادرين عن صندوق النقد الدولي (IMF) من حيث المفاهيم والتصنيفات، بحيث شملت معظم المتغيرات التي تغطي بنود ميزان المدفوعات. وقد روعي في تصميم أسئلة الاستثمارات طبيعة عمل المؤسسات التي سيتم جمع بياناتها نظراً لتعدد واختلاف المصادر. ويمكن إجمال هذه المصادر بالآتي:

• الاستثمارات

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإعداد وتصميم الاستثمارات التي تضمن تغطية البيانات الخاصة بالأنشطة التي ينفذها والتي تخدم ميزان المدفوعات، كالآتي:

1- المسوح:

- 1-1 استثمارات المسوح الاقتصادية (مسح التجارة الداخلية، مسح النقل- المنظم وغير المنظم، مسح الخدمات، مسح الصناعة، مسح الإنشاءات، مسح الفنادق والسياحة، مسح المالية والتأمين)
- 2-1 مسح القوى العاملة
- 3-1 ملحق مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية

2- السجلات الإدارية:

- 1-2 بيانات التجارة الخارجية من السلع
- 2-2 استمارة المؤسسات الدبلوماسية العربية والأجنبية والهيئات الدولية.
- 3-2 استثمارات وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية (وزارة الشؤون المدنية، وزارة التعليم العالي، وزارة العمل، الأوقاف والشؤون الدينية، وزارة الصحة، وزارة الداخلية، الشرطة السياحية-الأثار)
- 4-2 استثمارات المؤسسات الوطنية (شركة الاتصالات الفلسطينية، اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم).
- 5-2 بيانات الحسابات القومية.

• تقارير الوزارات والمؤسسات الوطنية:

- 1 تقرير الاستثمار السنوي الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة.
- 2 التقرير الربعي لمصفوفة الدول المانحة الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- 3 ميزانية مؤسسات منظمة التحرير العاملة في الخارج، والصادرة عن الصندوق القومي الفلسطيني.

كما قامت سلطة النقد الفلسطينية بإعداد وتصميم الاستثمارات التي تضمن تغطية البيانات الخاصة بالأنشطة التي تنفذها فيما يتعلق بالقطاع المصرفي والتي تخدم ميزان المدفوعات، كالاتي:

1- المسوح:

والتي تمثلت في استمارة مسح القطاع المصرفي للبنوك.

2- السجلات الإدارية:

1-2 الميزانية الموحدة للبنوك العاملة في فلسطين³

2-2 قوائم الأرباح والخسائر للبنوك العاملة في فلسطين

3-2 البيانات المالية لسلطة النقد الفلسطينية⁴

4-2 أسعار الصرف اليومية للعملات الأجنبية الرئيسية المتداولة في السوق الفلسطيني.

4-2 المصادر والمعالجات:

4-2-1 الحساب الجاري:

4-2-1-1 التجارة الخارجية في البضائع:

تم الحصول على هذه البيانات من إحصاءات التجارة الخارجية المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي يتم الحصول عليها من مصادر متعددة نظرا للخصوصية الفلسطينية، وقد تم استيفاء بيانات التجارة الخارجية من المصادر التالية:

1- بيانات ضريبة القيمة المضافة للتجارة المباشرة مع إسرائيل بواسطة مشغلين مرخصين لدى مديرية ضريبة القيمة المضافة.

2- بيانات المياه: ويتم الحصول عليها من سلطة المياه الفلسطينية

3- مشتقات البترول والغاز - تم الحصول على البيانات الخاصة بها من الهيئة العامة للبترول، وفاتورة المقاصة الخاصة بالتجار والمصانع التي تقوم باستيراد مشتقات البترول مباشرة من شركة دور الإسرائيلية.

4- الطاقة الكهربائية- وتم الحصول عليها من مديرية ضريبة القيمة المضافة وتمثل قراءات الاستهلاك للتجمعات السكانية الفلسطينية.

5- بيانات الطرود البريدية: تم الحصول على البيانات الخاصة بها من وزارة البريد والاتصالات الفلسطينية.

6- بيانات شهادة المنشأ: ومصدرها وزارة الاقتصاد والتجارة وتمثل الصادرات الفلسطينية وطنية المنشأ إلى الدول العربية.

7- البيانات الجمركية الإسرائيلية: وتمثل الواردات الفلسطينية المباشرة من العالم الخارجي عبر الموانئ والمطارات الإسرائيلية.

8- شهادة المنشأ لاتفاقيات الشراكة الأوروبية و الأمريكية ويتم الحصول عليها من الجمارك الفلسطينية وتشمل بيانات الصادرات الوطنية المنشأ الخاصة باتفاقيات الشراكة مع الدول الأوروبية والأمريكية.

9- المنتجات الزراعية الطازجة مع إسرائيل- تم الحصول على البيانات الخاصة بها من وزارة الزراعة بالإضافة إلى تقديرات فريق العمل.

³ تم الحصول على المتغيرات من هذا المصدر بأخذ التغيرات الشهرية

⁴ تم الحصول على المتغيرات من هذا المصدر بأخذ التغيرات الشهرية

10- بيانات معبر المسافرين (العودة) في رفح.

وقد عمل القائمون على إعداد ميزان المدفوعات على جمع البيانات الخاصة بالبضائع المعمرة التي أحضرها المهاجرون معهم إلى فلسطين، من وزارة الشؤون المدنية. وتساهم هذه المصادر مجتمعة في توفير البيانات حول التجارة من "البضائع العامة". كذلك تعتبر نماذج ضريبة القيمة المضافة مصدر البيانات عن تجارة الذهب غير النقدي مع إسرائيل.

فيما يتعلق بإصلاح البضائع وبضائع التجهيز تعتبر المسوح الاقتصادية (في مجالات الصناعة، الإنشاءات، لنقل، التجارة الداخلية والخدمات الأخرى) المصدر الأساسي للبيانات.

وبسبب توفر بيانات الواردات الفلسطينية مقيمة على أساس (c.i.f) الذي يشمل التكلفة مضافا إليها نفقات التأمين والشحن كما توفرت من إحصاءات التجارة الخارجية، فقد تم إجراء بعض التعديلات الخاصة بتكاليف الشحن والتأمين على قيم الواردات من الدول الأخرى غير إسرائيل. وكما سبق ذكره في الفصل الثاني تتساوى الواردات المقيمة على أساس (f.o.b) مع تلك المقيمة على أساس (c.i.f) للدول المتجاورة. لذلك لم يكن من الضروري عمل أية تعديلات بهذا الخصوص على قيم التجارة مع إسرائيل.

من المعروف أن السلطات الفلسطينية والإسرائيلية تقومان بعمل مقاصة لضريبة القيمة المضافة حيث يتم تحويل المبالغ التي يدفعها المستوردون الفلسطينيون للتجار الإسرائيليين للسلطة الفلسطينية ونفس الآلية بالنسبة للمستوردين الإسرائيليين. لكن تبقى المشكلة في مدى التزام التجار الفلسطينيين في الإبلاغ عن هذه النفقات وتسليم النماذج الضريبية للسلطات الفلسطينية حتى تتمكن من عمل المقاصة. عمليا هناك التزام من قبل المصدر لتسليم النموذج لأنه إن لم يفعل فسيعرض نفسه لغرامة كبيرة، ولكن بالنسبة للمستوردين فالأمر مختلف إذ إن الحافز لتسليم هذه النماذج غير موجود، و يبدو أن المستوردين الإسرائيليين أكثر التزاما من الفلسطينيين في تسليم هذه النماذج لسلطاتهم لأسباب تتعلق بالوعي الضريبي.

بالتالي فإن بيانات التجارة مع إسرائيل (خاصة الواردات) المستخرجة من نماذج ضريبة القيمة المضافة خاضعة لأن تكون أقل مما هي عليه في الحقيقة بدرجة كبيرة، وذلك للسبب الذي ذكر سابقا بالإضافة إلى وجود التجارة غير الرسمية، والتي لا يتم استخراج فواتير ضريبية بها بتاتا. ولأخذ هذا بعين الاعتبار عمل القائمون على إعداد البيانات بتعديل هذه البيانات وفق آلية جداول العرض والاستخدام الخاصة بالحسابات القومية. ويتم ذلك باستخدام الرقم النهائي لمجموع مكونات الحساب الجاري المستخرج من جداول العرض والاستخدام بعد موازنتها، وباستبعاد كافة أرقام الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ما عدا واردات الضفة الغربية من السلع (عدا الخضار الطازجة) من إسرائيل، يكون الرقم المتبقي هو الرقم الخاص بهذا البنود. ولقد تم استبعاد واردات غزة لأنه يعتقد أن هناك سيطرة شبه تامة على الحدود وبالتالي تم تعديلها مسبقا بنسبة محددة.

بالرغم من أن هذه الآلية عرضة للخطأ، نظرا لأن الخطأ في تركيب أو تعديل جداول العرض و الاستخدام خاضعة للرويا الاقتصادية للعاملين عليها إلا أن معدي البيانات رأوا أنها الأمل في الوقت الحالي نظرا لمحدودية المصادر المتاحة.

2.1.2.4 التجارة الخارجية في الخدمات:

تعتبر سلسلة المسوح الاقتصادية المصدر الأساسي للبيانات عن الخدمات التي تتعلق بالمنشآت. ورغم ذلك فقد استخدمت إحصاءات التجارة الخارجية كما ذكر سابقاً كمصدر للبيانات حول النقل وخدمات التأمين المتعلقة بالواردات الأمر الذي يتطلب شرحاً مستفيضاً. فقد تبين أن قيم المدفوعات للنقل الدولي والتأمين المأخوذة من المسوح الاقتصادية متدنية جداً. ولا تميز العديد من المنشآت، خاصة الصغيرة منها، بين قيمة البضاعة المستوردة وقيمة تكاليف النقل الخاصة بها. وينطبق نفس الشرح على التأمين مما يفسر سبب استخدام إحصاءات التجارة الخارجية بدلاً من إحصاءات المسوح الاقتصادية. ولتجنب الازدواجية في الحساب لا يتم استخدام المسوح الاقتصادية في هذين البندين للجانب المدين.

لقد أجريت التعديلات الخاصة بتكاليف النقل والتأمين بالإضافة إلى الرسوم المستقطعة من قبل إسرائيل بما يخص معاملات التجارة الخارجية بعد استيفاء بيانات وتقديرات عنها من قبل المسؤولين وذوي الخبرة في هذا المجال وكانت فيما يخص الواردات على النحو التالي:

- 1- 3% يتقاضاها الوكلاء الإسرائيليون الذين يقوم التجار الفلسطينيون بالاستيراد من باقي العالم عن طريقهم من قيمة هذه المستوردات (استيراد غير مباشر). (تصنف في بند خدمات الأعمال الأخرى)
- 2- 3% يتقاضاها موظفو الجمارك الإسرائيليون رسوم خدمة عن المستوردات الفلسطينية المباشرة من الخارج. (تصنف في بند خدمات الأعمال الأخرى)
- 3- 10% رسوم النقل والتأمين ويتم تقسيمها على أساس 2% للتأمين (والتي تتم معالجتها كما يوصي دليل ميزان المدفوعات ويستخرج منها كل من رسوم خدمة التأمين والتحويلات الجارية)، و8% للنقل ويتم احتسابها في بند النقل مباشرة.

بينما تم استخدام بيانات وزارة الأوقاف فيما يخص الحجاج والمعتمرين الفلسطينيين لاحتساب الجزء المتعلق بالواردات من النقل وقد استخدمت بيانات مسح النقل لتغطية بيانات الصادرات الفلسطينية من خدمات النقل.

أما بالنسبة لبند السفر فقد تم تجميع بيانات هذا البند على جانبي الصادرات والواردات من عدة مصادر كان أهمها على الجانب الدائن، التقديرات المبنية على نتائج مسح الفنادق⁴ ويشمل هذا المسح كافة الفنادق وبيوت الضيافة والفنادق الصغيرة وقد بلغ عددها (92)⁵ فندقاً في العام 1998 و(98) فندقاً في العام 1999، حيث تستوفى هذه البيانات على مستوى الفندق الواحد فيما يخص أعداد السياح الذين يقيمون في الفنادق المحلية بالإضافة إلى بيانات حول أعداد الغرف بأحجامها المختلفة، والأسرة المشغولة، وعدد ليالي المبيت حسب الفندق، وقد استخدمت هذه المعلومات لتقدير إنفاق السياح داخل و خارج الفندق، حيث تم الحصول على أسعار الغرف بأنواعها خلال الموسم وخارجة وتم استخدام معادلات دقيقة للحصول على تقديرات معدلات الإنفاق داخل الفنادق. أما بالنسبة للإنفاق خارج الفنادق فقد تم تقديرها كنسب من الإنفاق داخل الفندق، وتم تحديد هذه النسب بالاعتماد على المعطيات حول جنسية الزائرين والهدف من الزيارة.

⁴ في مسح الفنادق ليس من السهل التفريق بين المقيمين وغير المقيمين. وعليه فقد استخدم مصطلح الفلسطينيين ليمثل المقيمين ومصطلح الجنسيات الأجنبية الأخرى لتمثيل غير المقيمين.

⁵ تم تسمية كل هذه المنشآت فنادق من قبل وزارة السياحة والآثار.

وبالنسبة للزوار اليوميين والذين يقيمون في فنادق خارج الأراضي الفلسطينية، فقد تم اعتماد مصدرين هما: أولاً: تقرير نتائج مسح زوار بيت لحم⁶، ثانياً: معلومات عن أنظمة السياحة ودليل إحصاءات السياحة⁷. ويمثل الأول مسحاً للمعلومات المتعلقة بالسياحة يضم حوالي 884,839 زائراً للمدينة في العام 1998 وفي العام 1999 حوالي 963,221 زائراً. في حين يمثل التقرير الثاني نظرة شاملة لوضع إحصاءات السياحة في فلسطين بشكل عام، حيث تم استخدام هذين المصدرين لتقدير أعداد هؤلاء الزوار، واستخدمت نسب معدلات الإنفاق التي قدرت للزوار الذين يقيمون في الفنادق لتقدير إنفاق الزوار اليوميين خلال زيارتهم للمناطق الفلسطينية.

وباستخدام هذا التقرير وبالاعتماد على تقارير الزوار اليوميين والتي يتم تزويدنا بها من قبل الشرطة السياحية في كل من المحافظات المذكورة، كان بالإمكان تقدير عدد السياح الأجانب الذين يزورون بيت لحم وأريحا والخليل في فترة النهار – بدرجة معقولة من الدقة. كذلك تم تقدير أعداد السياح الأجانب لمدينة القدس في فترة النهار ولكن بدرجة أقل من الدقة. وحسب التقرير الأول فإن القليل من السياح يذهبون إلى مناطق أخرى في فلسطين.

ومن جهة أخرى تم استخدام تقديرات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية للحصول على البيانات الخاصة بنفقات غير المقيمين الذين يأتون لزيارة أقرانهم وأصدقائهم في فلسطين.

أما على الجانب المدين من بند السفر، فقد تم وضع التقديرات استناداً إلى ثلاثة مصادر رئيسية هي:

1. استخدمت نتائج مسح القوى العاملة لتقدير قيمة النفقات التي يصرفها العمال في إسرائيل خلال تواجدهم في إسرائيل على المأكل والمسكن وغيرها. وقد تم تقدير ذلك بالتعاون مع وزارة العمل بافتراض أن نسبة 8% من الأجور والرواتب يتم صرفها في إسرائيل.

2. تقديرات ملحق مسح إنفاق واستهلاك الأسرة للمعلومات حول نفقات الطلاب والمرضى في الخارج.

3. تقديرات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة للحصول على مصروفات الأسر الفلسطينية خلال زيارة الأقارب في الخارج.

أما بالنسبة للواردات من خدمات الاتصالات فقد تم الحصول على قيمة المبالغ التي تقوم شركة الاتصالات الفلسطينية بتحويلها لشركة بيزك مقابل خدمات الاتصالات بالإضافة إلى الحصول على قيمة خدمات الاتصالات من شركة موتورولا من وزارة المالية.

وبالنسبة للمعلومات عن النشاطات الشخصية والثقافية والترفيهية، يتم الحصول عليها من المسوح الاقتصادية والبيانات التي توفرها وزارة الصحة والتعليم العالي بشأن تكاليف الأقساط الدراسية للطلاب وتكاليف العلاج في المستشفيات في الخارج، إلا أن البيانات عن الطلاب الذين يدرسون في الخارج على حسابهم الخاص غير متوفرة في وزارة التعليم العالي .

⁶ نشرته السلطة الوطنية الفلسطينية ووزارة السياحة والآثار بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و منظمة السياحة العالمية ، 1997.

⁷ المصدر السابق(6).

وفيما يتعلق بالخدمات الحكومية، فمصدر البيانات على الجانب الدائن كان مصروفات السفارات والممثلات الدبلوماسية في فلسطين.

وفيما يلي المصادر التي تستقى منها البيانات بالنسبة للجانب المدين:

- البيانات التي يقدمها الصندوق الوطني الفلسطيني حول نفقات الممثلات الأجنبية الفلسطينية في الخارج.
- مصفوفة الدول المانحة حول قيمة المساعدات الفنية (Technical Assistance) المقدمة لفلسطين (يظهر القيد الدائن في هذه الحالة تحت بند التحويلات الجارية).

ويسجل ضمن بند خدمات الأعمال الأخرى بند يخص ثمن خدمة صيانة المعابر والجسور المسدد إلى الإسرائيليين الذين يقومون بهذه المهمة حيث يتقاضون مبلغاً مقداره دولاراً واحداً عن كل مسافر يستخدم المعبر.

ويظهر لدينا أيضاً في الحساب الجاري بعض الخدمات الأخرى الأقل أهمية من ناحية حجم التبادل فيها مثل خدمات الإنشاءات بما يخص المقاولات المنفذة في إسرائيل من قبل مقاولين فلسطينيين وتم الحصول عليها من مسح الإنشاءات، الخدمات المالية من البنوك العاملة في فلسطين، خدمات الحاسب الآلي من المسوح الاقتصادية.

3.1.2.4 الدخل:

كما ذكر آنفاً يتضمن حساب الدخل عنصرين أساسيين هما: تعويضات العاملين والدخل الناتج عن الاستثمار. تم استخدام سلسلة مسوح القوى العاملة كمصدر للبيانات حول الأجور والرواتب التي يكتسبها العمال الفلسطينيون من العمل في إسرائيل. فقد غطت دورات مسح القوى العاملة عام 1998 و1999 كاملين وبالتالي فقد وفر المسح كافة المتغيرات الضرورية لاشتقاق البيانات الخاصة بتعويضات العاملين من إسرائيل، فقد وفرت بيانات عن نسب العاملين من القوى العاملة الفلسطينية، ونسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات من القوى العاملة، معدلات أيام العمل الشهرية، معدلات الأجور اليومية، وقد أمكن باستخدام هذه المتغيرات احتساب مجموع الرواتب والأجور.

وتعتبر هذه الرواتب والأجور أهم مكونات تعويضات العاملين التي يجب أن تشمل بالإضافة إلى الرواتب والأجور مساهمات الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي وأية مدفوعات أخرى عينية أو نقدية يدفعها صاحب العمل للعامل أو بالنيابة عنه. وبغية إعداد التقديرات اللازمة حول تلك المساهمات، تم الطلب من وزارة العمل توفير بيانات حول أعداد العاملين بتصاريح عمل، بالإضافة إلى كل المساهمات والاستقطاعات ونسبها من مجموع تعويضات العاملين، وكذلك النسب التي يتوجب على إسرائيل تحويلها للسلطة الوطنية الفلسطينية من تلك المساهمات، بالإضافة إلى مزايا التقاعد ونهاية الخدمة المستحقة للعمال الفلسطينيين، حيث تم احتساب إجمالي تعويضات العاملين بإضافة الخصومات والاستقطاعات إلى رواتب العاملين الرسميين (الذين يعملون بتصريح عمل).

علاوة على ذلك وفرت الاستثمارات التي تم استيفاؤها من الممثلات الدبلوماسية والمنظمات الدولية بيانات حول تعويضات العاملين، الجانب الدائن. بالنسبة للممثلات الدبلوماسية، تم استخدام التعويضات المستحقة للعاملين المقيمين فقط، حيث اعتبرت هذه المؤسسات والعاملين فيها من غير الفلسطينيين غير مقيمة. أما في المنظمات الدولية، فقد تم استخدام التعويضات المدفوعة لكافة العاملين حيث اعتبر موظفي هذه المؤسسات مقيمين بينما إدارتها غير مقيمة. ويذكر أن هذه الطريقة تتماشى مع المعايير والتوصيات الدولية المتبعة في هذا الحقل.

أما بالنسبة لبيانات الجانب المدين، فقد شملت التقديرات المبنية على البيانات المستمدة من الصندوق القومي الفلسطيني حول الرواتب المدفوعة للعاملين في السفارات الفلسطينية في الخارج من غير الفلسطينيين.

فيما يتعلق بالدخل الناتج من الاستثمار، تم الحصول عليه من كل من المصادر الآتية:

- سلسلة المسوح الاقتصادية: حول الفوائد التي تتقاضاها أو تدفعها المنشآت الفلسطينية عن استثمارها لدى غير مقيمين أو استثمارات غير المقيمين فيها بنوعية المباشر أو الحافطة إضافة إلى الفوائد المستحقة عن ودائعهم لدى غير مقيمين أو المدفوعة عن قروض قاموا باستدانتها من غير مقيمين.
- مسح المالية والتأمين: حول الفوائد التي تتقاضاها أو تدفعها المؤسسات المالية أو شركات التأمين عن استثمارها لدى غير مقيمين أو استثمارات غير المقيمين فيها بنوعية المباشر أو الحافطة إضافة إلى الفوائد المستحقة عن ودائعهم لدى غير مقيمين أو المدفوعة عن قروض قاموا باستدانتها من غير مقيمين.
- القطاع المصرفي: حول الفوائد التي تتقاضاها أو تدفعها البنوك العاملة في فلسطين عن استثمارها استثمارا مباشرا في الخارج أو استثمارات غير المقيمين فيها استثمارا بنوعية المباشر والحافطة، وقد تم تسجيل الأرباح التي يتم تحويلها من الفروع إلى البنوك الأم في الخارج كدخل استثمار مباشر لغير مقيمين. كما يتم تسجيل الفوائد المستحقة أو المدفوعة على ودائعهم لدى غير المقيمين وودائع غير المقيمين لديهم، بالإضافة إلى الفوائد المدفوعة والمستحقة على القروض الممنوحة أو المستدانة من غير مقيمين.
- القوائم المالية لسلطة النقد الفلسطينية: والتي تسجل الدخل من ودائع سلطة النقد في الخارج.
- تقديرات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية حول دخول الاستثمار لقطاع الأسرة لدى غير المقيمين بأنواعه المباشر (أسهم بـ 10% أو أكثر من رأس المال أو ملكية عقارات) أو الحافطة (أسهم بأقل من 10% من رأس المال أو أوراق وسندات مالية) وأخرى (الودائع والقروض).

ومن الجدير بالذكر أن مسح البنوك يعتبر أكثر هذه المصادر أهمية، فقد تم استيفاء بيانات حول المعاملات الاستثمارية للبنوك من جميع البنوك العاملة في فلسطين بالإضافة إلى الفوائد على القروض والودائع وغيرها من المتغيرات.

4.1.2.4 التحويلات الجارية:

تتوفر مصادر عديدة للبيانات حول هذا الحساب الفرعي. ويتمثل مصدر البيانات الأساسي بمصفوفة الدول المانحة التي تم إعدادها في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

ومن جملة المصادر المتممة الأخرى:

- بيانات الصندوق القومي الفلسطيني حول مدفوعات المؤسسات الفلسطينية في الخارج من الضرائب ومشاركات التأمينات الاجتماعية لمؤسسات في الدول التي تتواجد فيها.
- بيانات اللجنة الوطنية للثقافة والعلوم عن مساعدات من مؤسسات الإيسيسكو، الأليسكو واليونسكو الدولية لدعم مؤسسات تعليمية في فلسطين حيث لا تدرج ضمن مصفوفة الدول المانحة.
- البيانات التي تم الحصول عليها من وزارة العمل حول الاستقطاعات من رواتب العمال (تصنف كتحويلات) إلى إسرائيل مقابل التأمين الصحي والضمان الاجتماعي والضرائب، أيضا المبالغ المحولة من الحكومة الإسرائيلية من هذه الاستقطاعات للسلطة الوطنية الفلسطينية. وأخيرا التحويلات بدل التقاعد للعمال الفلسطينيين المتقاعدين.

- تقديرات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية حول التحويلات العائلية بين العائلات الفلسطينية المقيمة والأقارب في الخارج.
- بيانات المؤسسات الدبلوماسية العربية والأجنبية والهيئات الدولية حول ما تقدمه هذه الجهات من تحويلات جارية كمساعدات لفلسطين.
- بيانات المقاصة بين إدارتي المعابر الفلسطينية والإسرائيلية حول رسوم السفر التي يتقاضاها الطرفين من المسافرين من و إلى فلسطين، وتتم معالجة هذا البند كالتالي:
 - بالنسبة للمسافرين من غير الفلسطينيين: حيث يحدد سقف أعلى لعدد المسافرين الذين يتقاسم الطرفين الرسوم المتقاضاه منهم (\$26/مسافر) بالتساوي أي بواقع \$13 لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. و لكل مسافر إضافي بعد هذا العدد الثابت، تتقاضى إسرائيل \$10 بينما الفلسطينيين يتقاضون \$16. ويسجل مجموع ما يتقاضاه الفلسطينيون في التحويلات الجارية الجانب الدائن، وما يتقاضاه الإسرائيليون في التحويلات الجارية الجانب المدين.
 - بالنسبة للمسافرين الفلسطينيين يسجل في ميزان المدفوعات فقط المبالغ المحولة إلى الإسرائيليين بنفس طريقة الاحتساب للمسافرين غير الفلسطينيين وتسجل المبالغ المحولة إلى الإسرائيليين أيضاً في بند التحويلات الجارية في الجانب المدين.

2.2.4 الحساب الرأسمالي:

1.2.2.4 التحويلات الرأسمالية:

وتمثل مصدر البيانات الأساسي بمصفوفة الدول المانحة، حيث يغطي هذا المصدر معظم التحويلات الرسمية التي تتلقاها الحكومة الفلسطينية أو المؤسسات الأهلية. وقد تمت معالجة البيانات للحصول على رقم مستقل للمنح التي وجهت لأغراض رأسمالية للمؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية كالاستثمار في البنية التحتية أو إقامة مؤسسات تعليمية.

كذلك يسجل في هذا البند القيد المقابل لبند البضائع والأصول المالية التي يمتلكها العائدون إلى فلسطين ضمن فئة القطاعات الأخرى. حيث تمت تغطية بضائع العائدين من وزارة الشؤون المدنية وأصولهم المالية من تقديرات ملحق مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية.

وقد جرى التعديل التالي على بيانات التحويلات الرأسمالية، فاستناداً إلى واقع المجتمع الفلسطيني وتركيبه العائلية الفلسطينية وبناء على استفسارات ميدانية، تم التوصل إلى أن العديد من غير المقيمين (المغتربين الفلسطينيين) يمولون جزءاً كبيراً من أنشطة قطاع الإنشاءات الفلسطيني- على الأغلب مبان سكنية. وذلك لغرض توفير سكن لهم في حالة اضطرارهم للعودة أو لتمضية الإجازات السنوية، أو لمساعدة الأهل والأقارب في توفير سكن. وللوصول إلى استنتاج معقول حول هذا البند، تم اعتماد بيانات الإنتاج الخاصة بالإنشاءات (المقيمة) مطروحاً منها فائض التشغيل كسقف أعلى لتحديد حجم عنصر التمويل لهذا النشاط. كما افترض أن غير المقيمين مولوا ما نسبته 20% من هذه الأنشطة. وقد اتضح أن غير المقيمين لا يتخلون دوماً عن ملكية العقارات الإنشائية التي يقومون بتمويلها. وإذا ما أبقوا على الملكية يتوجب عندئذ تصنيف هذا التمويل على أنه استثمار مباشر في فلسطين، وقد افترض أن 20% من هذه الإنشاءات تكون ملكيتها عائدة للمقيمين وبالتالي تصنف كتحويلات رأسمالية، وسيجري لعمل في السنوات اللاحقة لمحاولة توفير بيانات حول هذا البند من خلال مسح الإنشاءات والمقاولين.

2.2.2.4 حيازة أو التخلص من الأصول غير المنتجة غير المالية:

هذا البيان يسجل حيازة أو التخلص من الأراضي والثروات الجوفية كما يشمل حقوق الامتياز والتراخيص كما ذكر سابقاً ولم ينطبق هذا البند على فلسطين إلا في حالات محدودة لحيازة أراضي من قبل الممثلات الأجنبية في فلسطين، حيث شكلت الاستثمارات الخاصة بالهيئات الدبلوماسية المصدر الوحيد لهذه البيانات.

3.2.4 الحساب المالي:

1.3.2.4 الاستثمار المباشر:

وقد تم توفير بيانات هذا البند من عدة مصادر منها تقرير الاستثمار في فلسطين، ويصدر هذا التقرير عن دائرة تشجيع الاستثمار بوزارة الاقتصاد والتجارة، ولم توفر البيانات من هذا المصدر بالشكل المثالي لميزان المدفوعات، فقد اتضح أن الأفراد الذين لا يحملون بطاقات هوية فلسطينية يمكنهم الاستفادة من الإعفاءات الضريبية إذا نفذوا استثمارات لا تقل قيمتها عن 100,000 دولار أمريكي في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط. وهناك رقابة مشددة على أن تكون تلك الأموال قد تم استثمارها في عملية إنتاجية داخل فلسطين، المشكلة تكمن في أن المشاريع التي تقل عن السقف المحدد أعلاه لا يتم رصدتها من خلال الوزارة كما أن هناك الكثير من غير المقيمين والذين يحملون الهوية الفلسطينية ويقومون باستثمارات في فلسطين لا يشملهم التقرير، وأخيراً حتى من تنطبق عليهم الشروط فمن غير الضروري أنهم جميعهم تقدموا بطلبات للاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار.

بالرغم من كل هذه السلبيات ألا أنه يمثل المصدر الأكثر جودة في هذه المرحلة. حيث يوفر هذا المصدر المشاريع التي تمثل المساهمة الأجنبية بأكثر من 10% من رؤوس أموال هذه المشاريع.

المصدر الآخر كان مسح القطاع المصرفي، للحصول على بيانات حول غير المقيمين الذين يستثمرون في البنوك المقيمة، واستثمارات البنوك المقيمة في الخارج. ولم تكن مساهمة هذا المصدر كبيرة في بيانات الاستثمار المباشر حيث تكون حركة الاستثمار المباشر في هذا القطاع غالباً في سنة تأسيس البنك، وأغلب البنوك العاملة في فلسطين تم تأسيسها في الأعوام السابقة.

من المصادر ذات المساهمة العالية في هذا البند تقديرات ملحق مسح إنفاق واستهلاك الأسرة حول استثمارات قطاع الأسرة في الخارج. حيث تجري العائلات الفلسطينية تعاملات في هذا مع الخارج خاصة الأردن.

أخيراً كما ذكر أعلاه في بند التحويلات الرأسمالية تم استخدام بيانات مسح الإنشاءات في فلسطين - كأساس لاحتساب الإنشاءات الممولة من الخارج (من غير مقيمين) - في ميزان المدفوعات. وقد تم تقدير 20% (من الإنتاج في الإنشاءات مطروحاً منه فائض التشغيل) على أنه يشكل الإنشاءات الممولة من غير مقيمين، على أن 80% منها بقيت مملوكة لغير المقيمين (الاستثمار المباشر في فلسطين). ومن الجدير بالذكر أنه لم يكن هناك ازدواجية أو خلط بين حساب هذه البيانات والبيانات التي تم الحصول عليها من السجلات الإدارية لوزارة الاقتصاد والتجارة، خاصة وأن قانون تشجيع الاستثمار ينطبق فقط على المشاريع الإنتاجية.

2.3.2.4 استثمار الحافطة (الأوراق المالية):

تم استخدام مسح القطاع المصرفي، ومسح إنفاق واستهلاك الأسرة لرصد معاملات الاستثمار في هذه الفئة من الاستثمارات.

فقد شمل مسح البنوك البيانات حول الاستثمارات برؤوس أموال منشآت غير مقيمة بنسبة أقل من 10% من إجمالي راس المال المستثمر في المنشأة، وكذلك الاستثمار في الأوراق المالية بأنواعها، كذلك الأمر في تقديرات ملحق مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية.

بالإضافة إلى هذين المصدرين تم الحصول على بيانات من الممثلات ومؤسسات السلطة الفلسطينية في الخارج (مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية) والتي تعتبر مقيمة في الاقتصاد المحلي حول استثماراتها في البلدان التي تتواجد فيها مقارها والتي تعد أصولاً للاقتصاد المحلي وخصوصاً على الاقتصاد الخارجي.

3.3.2.4 الاستثمارات الأخرى:

كان هذا البند من أكثر بنود الحساب المالي تنوعاً في مصادره، حيث يشكل أكبر التدفقات المالية بين فلسطين وباقي العالم حجماً. ويتم التسجيل في هذا الحساب على جانبي الأصول والخصوم حيث يتفرع كل منهما كما هو واضح في الهيكلية إلى أربع فئات رئيسية هي الائتمانات التجارية، القروض، العملة والودائع، وأخرى. وسيتم الخوض في مصادر ومنهجية كل منها على حدة في الفقرات التالية.

بالنسبة إلى الائتمانات التجارية فتم استيفاء بياناتها من مسح القطاع المصرفي حيث تم الحصول على البيانات التي تتعلق بالائتمانات التجارية المنفذة بالنيابة عن مقيمين (المسددة لغير مقيمين - الجانب الدائن) وتلك المنفذة لصالح مقيمين (المحصلة من غير مقيمين - الجانب المدين).

أما بالنسبة للقروض، والتي لم يكن بالإمكان الحصول عليها حسب آجالها في المرحلة الحالية على أنه سيتم أخذ ذلك بعين الاعتبار في السنوات المقبلة، فقد تم الحصول على البيانات الخاصة بجانب الأصول من مسح القطاع المصرفي بما يتعلق بالقروض التي قامت البنوك بمنحها لغير مقيمين. أما على جانب الخصوم فمن أبرز البيانات كانت بيانات القروض الرسمية الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية من حكومات الدول الأخرى، وقد تم الحصول على هذه البيانات من مصفوفة الدول المانحة. كذلك كان على جانب الخصوم بعض القروض المقدمة من وكالة الغوث الدولية إلى المقيمين في فلسطين وقد تم استيفاء بياناتها من استمارة خاصة تم استيفاءها من الوكالة.

وقد تم الاعتماد على مصفوفة الدول المانحة بالرغم من اختلاف الآراء بشأن دقتها حيث تتباين الأرقام المصرح بها في هذه المصفوفة مع مصادر أخرى لنفس الغرض، إلا أنه ونظراً لشموليتها تم الاعتماد عليها بدلاً من اعتماد مصدر مختلف لكل بند. وسيتم الخوض في هذا الموضوع بشكل مشترك مع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي لدراسة إمكانية الوصول إلى أرقام أدق لأغراض ميزان المدفوعات.

بند آخر في الاستثمارات الأخرى يشكل أكبر التدفقات النقدية حجماً في هذا الحساب وفي الحساب المالي بشكل عام هو بند العملة والودائع، وتتعدد مصادر هذا البند لتغطي القطاعات المختلفة، ففي جانب الأصول تم الحصول على البيانات من المسح المصرفي حول التغيير في ودائع البنوك العاملة في فلسطين في بنوك غير مقيمة بحيث سجلت الودائع الجديدة في الجانب المدين (زيادة في الأصول) أما المسحوبات من الودائع السابقة فقد سجلت في الجانب الدائن (انخفاض في

الأصول). كذلك تم الحصول على بيانات الودائع الجديدة ومسحوبات القطاع العائلي من تقديرات ملحق مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطيني، كذلك الحال بالنسبة لقطاع المنشآت الاقتصادية حيث تم الحصول على التغيير في الودائع والمسحوبات للمنشآت الفلسطينية من سلسلة المسوح الاقتصادية.

كما تم احتساب بند إضافي وهو عبارة عن الجزء من أجور ورواتب الأجانب العاملين في فلسطين ممن تم اعتبارهم كمقيمين والذين يقومون بتحويل جزء من رواتبهم إلى بلدانهم الأصلية على شكل ودائع في البنوك في تلك الدول، وذلك تبعاً لتوصيات دليل ميزان المدفوعات. وأخيراً ونظراً للفروقات الكبيرة التي تبينت بين التدفقات الحقيقية والمالية، ومن خلال الاستفسار مع عدد من التجار الفلسطينيين والعمال الفلسطينيين في إسرائيل (بدون تصاريح عمل) تبين أن كثيراً من المعاملات التجارية مع إسرائيل تتم نقداً (ليس من خلال شيكات أو تحويلات بنكية) وكذلك الكثير من هؤلاء العمال يقومون باستلام رواتبهم نقداً وبذلك وجب تقدير هذه المبالغ لتشمل في التدفقات النقدية المقابلة للتدفقات الحقيقية. بالتالي عمل فريق العمل على تقدير هذه المبالغ وكان التقدير كالتالي: بالمعدل فإن 40% من رواتب العمال في إسرائيل تم الحصول عليها نقداً، و25% من الصادرات لإسرائيل تم الحصول على أثمانها نقداً أو خارج القطاع المصرفي الفلسطيني لكل من عامي 1998 و1999، كذلك فإن 20% و30% من الواردات من إسرائيل تم تمويلها نقداً أو خارج القطاع المصرفي الفلسطيني خلال العامين المذكورين، وقد تذبذبت هذه النسبة قليلاً بين العامين بافتراض أنه كلما كان الوضع الاقتصادي والسياسي مائلاً للاستقرار كلما زاد التعامل بثقة في الشيكات المؤجلة وعن طريق البنوك وبالتالي تكون نسبة أكبر من المعاملات المالية المقابلة للمعاملات التجارية مغطاة من خلال مسح القطاع المصرفي.

أما على جانب الخصوم فتوفر مصدر واحد هو مسح القطاع المصرفي والذي وفر بيانات حول تغيير ودائع غير المقيمين في البنوك العاملة في فلسطين.

4.3.2.4 الأصول (الأرصدة) الاحتياطية:

يتم تسجيل كافة الأصول القابلة للتحويل بالعملة الأجنبية والخاضعة لإشراف سلطة النقد الفلسطينية تحت بند الأصول الاحتياطية. وقد تم تداول كيفية احتساب الأصول الاحتياطية في فلسطين نظراً لغياب العملة الوطنية مع الكثير من الخبراء الدوليين في مجال ميزان المدفوعات. وكانت هناك بعض الآراء التي نادى بعدم ضرورة احتساب أصول احتياطية لعدم وجود عملة فلسطينية، إلا أن سلطة النقد الفلسطينية قررت اعتماد سيناريو معين لاحتساب هذه الأصول بالاعتماد على البنود التالية:

1- التغيير في الموجودات الأجنبية لسلطة النقد الفلسطينية.

1-1 التغيير في ودائع سلطة النقد في الخارج

1-2 التغيير في الاستثمارات الأجنبية

2- التغيير في ودائع سلطة النقد لدى البنوك التجارية المحلية.

3- التغيير في ودائع السلطة الفلسطينية لدى البنوك التجارية المحلية.

وكما هو واضح لا يشمل هذا الاحتساب على أي من استثمارات السلطة الوطنية في الخارج وذلك لعدم توفر هذه البيانات آملين أن تتوفر في السنوات القادمة.

الفصل الخامس

جودة البيانات

1.5 ملاحظات عامة

1.1.5 لقد تم العمل على ميزان المدفوعات بالاستناد إلى العديد من المصادر التي روعي فيها قدر الإمكان التغطية الشاملة في سد الفراغ الذي قد يبرز بعد الحصول على البيانات من مصادرها المختلفة والتي ذكرت سابقاً. وعادة ما يؤدي التنوع في مصادر البيانات خاصة في استيفاء البند الواحد إلى وجود بعض الأخطاء نظراً لتعدد المنهجيات المستخدمة في كل مصدر.

2.1.5 ومن الجدير بالذكر أن الصعوبة في الحصول على البيانات الخاصة بالمؤسسات الواقعة في محافظة القدس (داخل الحواجز الإسرائيلية) هو من أحد الأسباب التي تساهم في انخفاض جودة البيانات لتلك المنطقة بالإضافة إلى صعوبة حصر بيانات معاملات القدس الشرقية مع الاقتصاد الإسرائيلي.

3.1.5 كانت المشكلة الرئيسية في تغطية البيانات المتعلقة بالصفة الغربية تتمثل في الانفتاح مع إسرائيل وعدم وجود ترسيم حدودي واضح، الأمر الذي يجعل من تغطية كافة المعاملات الاقتصادية مع الاقتصاد الإسرائيلي أمراً في غاية الصعوبة، بالإضافة إلى عدم تجاوب بعض المؤسسات في الإفادة حول بيانات معاملاتها مع باقي العالم.

4.1.5 إن توقف مسح الأسرة الفلسطينية في العام 1999 واكتشاف مشاكل جوهرية في ملحق المسح الخاص بميزان المدفوعات لعام 1998 أدى إلى ضرورة تقدير هذه البيانات لهذه الأعوام بالاعتماد على نتائج المسح لعام 1997، ولا تعد هذه التقديرات على درجة عالية من الدقة.

5.1.5 لم تتم تغطية الجانب المتعلق بالمشاريع الاستثمارية الجديدة من غير المقيمين والتي لا ينطبق عليها قانون تشجيع الاستثمار لعدم توفرها من وزارة التجارة والاقتصاد أو من أي مصدر آخر، على أنه تتم محاولة تغطيتها من مصادر أخرى في الأعوام المقبلة.

6.1.5 لم يكن ممكناً حصول على بيانات السفارات الفلسطينية في الخارج من الصندوق القومي للعامين 1998، 1999، وبالتالي تم استخدام بياناتها المتوفرة سابقاً في تقدير البيانات لهذين العامين، على أن وزارة المالية وعدت بتوفير البيانات على مستوى تجميعي لاحقاً، وعليه سيتم تعديل البيانات حال توفرها.

7.1.5 تبين أن بيانات الدول المانحة التي يتم استيفاؤها من مصفوفة الدول المانحة التي تصدرها وزارة التخطيط والتعاون الدولي ليست دقيقة بالشكل المطلوب، حيث تبين وجود فروقات بين البيانات الفردية والمجميع، كما تبين وجود فروقات بين ما تنشره بعض المؤسسات المانحة وبين ما ينشر لنفس المصدر من وزارة التخطيط، وقد جرت محاولة لاستيفاء البيانات من السفارات لعمل فحص مزدوج للبيانات إلا أن تجاوب السفارات لم يكن كبيراً. وبالتالي تقرر استخدام بيانات وزارة التخطيط باعتبارها المصدر الرسمي الوحيد لهذه البيانات.

8.1.5 هناك اختلاف في تعريف إقامة الأفراد بين ما تنص عليه معايير دليل ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة 1993 والقائم على أساس الفترة الزمنية التي يقيمها الأفراد في الاقتصاد، وبين تعريف هذا البند لدى البنوك العاملة في فلسطين الذي تتعامل به مع العملاء والقائم على الجنسية المسجلة في بطاقات الإثبات الشخصي للأفراد، الأمر الذي يشكل هامش خطأ في البيانات التي تزودها البنوك حول المعاملات مع الأفراد غير المقيمين.

9.1.5 تم استخدام المعدل السنوي لمتوسط سعري بيع وشراء العملات الأجنبية في تحويل المعاملات المسجلة في ميزان المدفوعات إلى الدولار وهذه الأسعار كانت كالتالي:

السنة	1998	1999
دينار/دولار	0.7119	0.7093
شيكل /دولار	3.8074	4.1463

10.1.5 تم استخدام النتائج التالية لبيانات الحسابات القومية في اشتقاق الجدول الخاص بالمشترقات:
(بالمليون دولار الأمريكي وبالأسعار الجارية)

البند	1998	1999
الناتج المحلي الإجمالي	4463.8	4954.0
الدخل القومي الإجمالي	5616.9	6124.7

2.5 إدارة وتنظيم عمليات الإدخال:

بعد أن تم الحصول على الاستثمارات التي تم استيفؤها من مصادرها المذكورة، وبعد التأكد من منطوقية البيانات التي تتضمنها يتم إدخالها مرحلياً بحيث يتم إدخال بيانات كل مصدر حال الحصول على الاستثمار الخاصة به في الملف الخاص.

وقد اتسم نظام الملفات المحوسب الذي تم إنشاؤه على برنامج Excel والمستخدم في إعداد ميزان المدفوعات بسهولة التعامل في الإدخال، بحيث يشمل كل ملف البيانات المتعلقة بموضوع معين من المواضيع التي تغطي بنود الميزان.

3.5 تبويب وترميز البيانات:

بعد الانتهاء من عملية إدخال البيانات في الملفات الخاصة بها، تم تبويب البيانات وتجميعها حسب المعاملات التي تشكل بنود ميزان المدفوعات، ومن ثم تم ترميز هذه المعاملات بالاستناد إلى توصيات دليل ميزان المدفوعات 1993 الصادر عن (IMF) - الطبعة الخامسة، وذلك تمشياً مع أحدث التوصيات الدولية في هذا المجال، حيث يتولى هذه العملية الفريق المتخصص في إعداد الميزان.

4.5 تدقيق البيانات المدخلة:

لقد روعي في تصميم الملفات المحوسبة، القدرة على اكتشاف الأخطاء سواء كانت أخطاء إدخال أو معالجات، حيث يتضمن كل ملف صفحة تحتوي نظام فحص دقيق للبيانات المدخلة في هذا الملف.

كما ضمن أسلوب تصميم الملف الرئيسي (Bopmain) الذي يحتوي على البيانات النهائية لميزان المدفوعات، القدرة على مقارنة مدى منطوقية البيانات عبر السنوات المختلفة.

5.5 جدولة البيانات:

بعد الانتهاء من عمليات إدخال البيانات وتبويبها وترميزها وتدقيقها وترحيلها إلى الملف الرئيسي، تم استخراج جداول أولية لنتائج ميزان المدفوعات على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: يتم إنشاء ملفات خاصة على برنامج Excel، بحيث تحتوي هذه الملفات على جداول ميزان المدفوعات الصماء التي روعي في تصميمها أحدث التوصيات الدولية في مجال البيانات المعروضة، بالإضافة إلى السهولة في التعامل مع البيانات التي تتضمنها.

- المرحلة الثانية: يتم ربط ملفات الجداول مع الملف الرئيسي (Bopmain) في منظومة ميزان المدفوعات، بحيث يتم ربط كل بند من بنود الميزان في الجداول بقيمته في الملف الرئيسي. وقد تم بناء الجداول على مستوى التفصيل الجغرافي للمناطق الفلسطينية. وقد احتوى كل ملف من ملفات الجداول على نظام فحص ومقارنة شامل للبيانات التي تم ربطها مع الملف الرئيسي للتأكد من عدم وجود أخطاء في الربط.

الجدول
Tables

جدول رقم 1: ميزان المدفوعات الفلسطيني لعامي 1998، 1999: باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، نتائج أولية.

Table No. 1: Palestinian Balance of Payments 1998, 1999: RWBG⁵, Preliminary Estimates.

(In Million US\$)

(بالمليون دولار الأمريكي)

Item	1999	1998	البند
Current Account (Net)	-1316.43	-1194.27	الحساب الجاري (صافي)
Goods (Net)	-2148.21	-1981.17	السلع (صافي)
Exports (Fob)	527.39	528.77	الصادرات (فوب)
Imports (Fob)	2675.60	2509.94	الواردات (فوب)
Services (Net)	-269.18	-284.03	الخدمات (صافي)
Exports	199.16	165.92	الصادرات
Travel	144.79	134.30	السفر
Construction	20.81	15.66	الإنشاءات
Government Services	14.91	13.08	الخدمات الحكومية
Other**	18.65	2.88	أخرى**
Imports	468.33	449.95	الواردات
Transportation	71.41	59.14	النقل
Travel	244.36	232.42	السفر
Communication	24.82	50.49	الاتصالات
Insurance	13.67	13.62	التأمين
Other Business Services	46.90	40.30	خدمات الأعمال الأخرى
Government Services	59.36	45.54	الخدمات الحكومية
Other***	7.81	8.44	أخرى***
Income (Net)	754.10	718.84	الدخل (صافي)
Receipts	775.87	748.35	المقبوضات
Compensation of employees	705.88	681.72	تعويضات العاملين
<i>Of which from Israel</i>	<i>686.8</i>	<i>661.3</i>	<i>منها: من إسرائيل</i>
Investment Income	69.98	66.64	دخل الاستثمار
Payments	21.77	29.51	المدفوعات
Current Transfers (Net)	346.87	352.08	التحويلات الجارية (صافي)
Inflows	432.30	429.02	التدفقات إلى فلسطين
To the Government Sector	209.20	184.57	للقطاع الحكومي
To the Private Sector	223.09	244.45	للقطاع الخاص
Outflows	85.43	76.94	التدفقات من فلسطين
Capital and Financial Account (Net)	1264.52	1097.89	الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)
Capital Account (Net)	226.62	248.98	الحساب الرأسمالي (صافي)
Capital Transfers (Net)	226.14	248.59	التحويلات الرأسمالية (صافي)
Inflows	226.14	248.59	التدفقات إلى فلسطين
Outflows	0.00	0.00	التدفقات من فلسطين

⁵ (RWBG): Remaining West Bank and Gaza Strip

Item	1999	1998	البند
Acquisition or Disposal of Non-Produced Non-Financial Assets (Net)	0.48	0.38	حيازة الأصول غير المنتجة غير المالية أو التصرف فيها (صافي)
Financial Account (Net)	1037.89	848.91	الحساب المالي (صافي)*
Direct Investment (Net)	102.05	136.32	الاستثمار المباشر (صافي)
Change in Investment Abroad (Net)	-86.59	-81.84	التغير في الاستثمار في الخارج (صافي)
Change in Investment in Palestine (Net)	188.63	218.15	التغير في الاستثمار في فلسطين (صافي)
Portfolio Investment (Net)	-57.73	-34.68	استثمار الحافظة (صافي)
Change in Investment Abroad (Net)	-71.96	-61.06	التغير في الاستثمار في الخارج (صافي)
Change in Investment in Palestine (Net)	14.2	26.4	التغير في الاستثمار في فلسطين (صافي)
Other Investment (Net)	958.46	694.40	الاستثمارات الأخرى (صافي)
Financial Outflows (Net)	754.9	597.75	التدفقات المالية من فلسطين (صافي)
Financial Inflows (Net)	203.5	96.65	التدفقات المالية إلى فلسطين (صافي)
Net Errors and Omissions	51.91	96.39	صافي السهو والخطأ
Overall Balance	35.12	52.87	الميزان الكلي
Financing	-35.12	-52.87	التمويل
Change in Reserve Assets (+ = decrease)	+35.12	+52.87	التغير في الأصول الاحتياطية (+ = انخفاض)

* Include reserve assets

* تشمل الأصول الاحتياطية

** Include transportation, communication, insurance, financial, information and computer, royalties and license, other business, and personal cultural recreational services.

* * تشمل خدمات النقل، الاتصالات، التأمين، الخدمات المالية، وخدمات المعلومات والكمبيوتر، رسوم الامتياز والتراخيص، خدمات الأعمال الأخرى، والخدمات الشخصية الثقافية.

*** Include Financial, Construction, Royalties and licenses fees, personal cultural recreational services.

* * * الخدمات المالية، الانشاءات، المعلومات والكمبيوتر، رسوم الامتياز والتراخيص، الشخصية والترفيهية والثقافية الأخرى

جدول رقم 2: ميزان المدفوعات الفلسطيني لعامي 1998، 1999: الأراضي الفلسطينية، نتائج أولية.
Table No. 2: Palestinian Balance of Payments 1998, 1999: Palestinian Territory, Preliminary Estimates.

(In Million US\$)

(بالمليون دولار الأمريكي)

Item	1999	1998	البند
Current Account (Net)	-1359.21	-1216.93	الحساب الجاري (صافي)
Goods (Net)	-2617.82	-2411.07	السلع (صافي)
Exports (Fob)	602.83	610.60	الصادرات (فوب)
Imports (Fob)	3220.66	3021.67	الواردات (فوب)
Services (Net)	-50.85	-113.00	الخدمات (صافي)
Exports	471.28	394.46	الصادرات
Imports	522.13	507.45	الواردات
Income (Net)	937.42	901.67	الدخل (صافي)
Receipts	960.57	931.53	المقبوضات
Compensation of employees	888.60	861.37	تعويضات العاملين
<i>Of which from Israel</i>	<i>853.57</i>	<i>824.39</i>	<i>منها: من إسرائيل</i>
Investment Income	71.98	70.15	دخل الاستثمار
Payments	23.15	29.86	المدفوعات
Current Transfers (Net)	372.03	405.46	التحويلات الجارية (صافي)
Inflows	545.85	540.2	التدفقات إلى فلسطين
To the Government Sector	213.22	188.51	للقطاع الحكومي
To the Private Sector	332.63	351.69	للقطاع الخاص
Outflows	173.82	134.74	التدفقات من فلسطين
Capital and Financial Account (Net)	1104.23	948.67	الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)
Capital Account (Net)	237.25	261.13	الحساب الرأسمالي (صافي)
Capital Transfers (Net)	235.92	259.9	التحويلات الرأسمالية (صافي)
Inflows	235.92	259.90	التدفقات إلى فلسطين
Outflows	0.00	0.00	التدفقات من فلسطين
Acquisition or Disposal of Non-Produced Non-Financial Assets (Net)	1.33	1.23	حيازة الأصول غير المنتجة غير المالية أو التصرف فيها (صافي)
Financial Account (Net)*	866.98	687.54	الحساب المالي (صافي)*
Direct Investment (Net)	19.22	58.04	الاستثمار المباشر (صافي)
Change in Investment Abroad (Net)	-169.41	-160.11	التغير في الاستثمار في الخارج (صافي)
Change in Investment in Palestine (Net)	188.63	218.15	التغير في الاستثمار في فلسطين (صافي)
Portfolio Investment (Net)	-105.95	-80.26	استثمار الحافظة (صافي)
Change in Investment Abroad (Net)	-120.18	-106.64	التغير في الاستثمار في الخارج (صافي)
Change in Investment in Palestine (Net)	14.2	26.4	التغير في الاستثمار في فلسطين (صافي)
Other Investment (Net)	918.59	656.89	الاستثمارات الأخرى (صافي)
Financial Outflows (Net)	715.04	560.24	التدفقات المالية من فلسطين (صافي)

Financial Inflows (Net)	203.55	96.65	التدفقات المالية إلى فلسطين (صافي)
Item	1999	1998	البند
Net Errors and Omissions	254.98	286.26	صافي السهو والخطأ
Overall Balance	35.12	52.87	الميزان الكلي
Financing	-35.12	-52.87	التمويل
Change in Reserve Assets (+ = decrease)	35.12	52.87	التغير في الأصول الاحتياطية (+ = انخفاض)

*Include reserve assets

* يشمل الأصول الاحتياطية

جدول رقم 3: ميزان المدفوعات الفلسطيني لعامي 1998، 1999: القدس، نتائج أولية.

Table No. 3: Palestinian Balance of Payments 1998, 1999: Jerusalem, Preliminary Estimates.

(In Million US\$)

(بالمليون دولار الأمريكي)

Item	1999	1998	البند
Current Account (Net)	-42.78	-22.66	الحساب الجاري (صافي)
Goods (Net)	-469.61	-429.90	السلع (صافي)
Exports (Fob)	75.45	81.83	الصادرات (فوب)
Imports (Fob)	545.06	511.73	الواردات (فوب)
Services (Net)	218.33	171.03	الخدمات (صافي)
Exports	272.13	228.53	الصادرات
Imports	53.79	57.50	الواردات
Income (Net)	183.33	182.82	الدخل (صافي)
Receipts	184.70	183.17	المقبوضات
Compensation of employees	182.71	179.66	تعويضات العاملين
<i>Of which from Israel</i>	<i>166.7</i>	<i>163.1</i>	منها: من إسرائيل
Investment Income	0.01	0.01	دخل الاستثمار
Payments	1.38	0.35	المدفوعات
Current Transfers (Net)	25.17	53.39	التحويلات الجارية (صافي)
Inflows	113.56	111.18	التدفقات إلى فلسطين
To the Government Sector	4.02	3.94	للقطاع الحكومي
To the Private Sector	109.54	107.24	للقطاع الخاص
Outflows	88.39	57.79	التدفقات من فلسطين
Capital and Financial Account (Net)	-160.28	-149.22	الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)
Capital Account (Net)	10.63	12.16	الحساب الرأسمالي (صافي)
Capital Transfers (Net)	9.78	11.31	التحويلات الرأسمالية (صافي)
Inflows	10.63	12.16	التدفقات إلى فلسطين
Outflows	0.00	0.00	التدفقات من فلسطين
Acquisition or Disposal of Non-Produced Non-Financial Assets (Net)	0.85	0.85	حيازة الأصول غير المنتجة غير المالية أو التصرف فيها (صافي)
Financial Account (Net)*	-170.91	-161.37	الحساب المالي (صافي)*
Direct Investment (Net)	-82.82	-78.28	الاستثمار المباشر (صافي)
Change in Investment Abroad (Net)	-82.82	-78.28	التغير في الاستثمار في الخارج (صافي)
Change in Investment in Palestine (Net)	00.0	00.0	التغير في الاستثمار في فلسطين (صافي)
Portfolio Investment (Net)	-48.22	-45.58	استثمار الحافظة (صافي)
Change in Investment Abroad (Net)	-48.22	-45.58	التغير في الاستثمار في الخارج (صافي)
Change in Investment in Palestine (Net)	0.0	0.0	التغير في الاستثمار في فلسطين (صافي)
Other Investment (Net)	-39.86	-37.51	الاستثمارات الأخرى (صافي)
Financial Outflows (Net)	-39.86	-37.51	التدفقات المالية من فلسطين (صافي)

Financial Inflows (Net)	0.0	0.0	التدفقات المالية إلى فلسطين (صافي)
Item	1999	1998	البند
Net Errors and Omissions	203.07	171.88	صافي السهو والخطأ
Overall Balance	0.00	0.00	الميزان الكلي
Financing	0.00	0.00	التمويل
Change in Reserve Assets (+ = decrease)	0.00	0.00	التغير في الأصول الاحتياطية (+ = انخفاض)

*Include reserve assets

* يشمل الأصول الاحتياطية

الأشكال البيانية
Figures